الحدث الفلسطيني
صحيفة اقتصادية اجتماعية ثقافية

كانون آذار 2021 م
العدد القادم أيار 2021 م
Mar. 2021
Next Issue Apr. 2021
العدد 139 | السنة السابعة

قبل الخبر وبعده ...

المنطقة الصناعية في أريحا تعرفة كهرباء مرتفعة .. ومشروع طاقة شمسية قد يؤدي إلى الحل

02

وهم عملية سرقة الأرشيف النووي الفلسطيني.. استعراض أمني إسرائيلي سخيف

06

أطفال فلسطين في ظل الاحتلال... كيف تُسرق طفولتهم ويعاني ذووهم

08

ملف العدد

المنطقة الصناعية في أريحا تعرفة كهرباء مرتفعة.. ومشروع طاقة شمسية قد يؤدي إلى الحل

خصص قانون التعرفة الكهربائية الساري المفعول منذ عام 2015، في المادة السابعة رقم (3)؛ سعراً خاصاً يتعلق بمصانع الحجر والرخام التي يزيد استهلاكها عن 60 ألف كيلو واط في الساعة شهرياً، وتبلغ قيمتها حسب القانون 0.54 شيقل

خاص الحدث

اللافت أن القانون خصص ذلك لتلك المصانع فقط، بالرغم من وجود مصانع وطنية يزيد استهلاكها بالكيلو واط عن الرقم المذكور، كتلك التابعة لهيئة المدن الصناعية في منطقة أريحا، والتي تنتج أصنافاً غير الحجر والرخام، وهي تدفع ما قيمته ١.٢ شيقل شامل للضريبة، ما شكل عبئاً على أصحاب المصانع في تلك المنطقة، وقلل من حجم الإنتاج للمنتج الوطني، الذي أضعف تباعاً قدرته على منافسة البضائع المستوردة، إذ بلغ ما يدفعه أصحاب المصانع في تلك المنطقة ما يزيد عن ٨٠٠ ألف شيقل سنوياً لشركة الكهرباء.

وبناءً على ذلك، أرسلت الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة كتابين في شهر فبراير وأكتوبر العام الماضي لمجلس قطاع تنظيم الكهرباء، بشأن خفض تكلفة تعرفة الكهرباء على المستثمرين داخل المناطق الصناعية، لأجل جذب المزيد من الاستثمارات وخفض تكلفة المنتجات الوطنية.

واستند الطلب بشكل أساسي إلى توصية مجلس قطاع تنظيم الكهرباء بإعادة النظر بالتعرفة المكلفة على أصحاب المنشآت الصناعية، واقتراح فرض تعرفة مخفضة يحددها المجلس بالتعاون مع الهيئة، لأجل تقليل التكلفة على المستثمرين، ولتعزيز صمود المنتج الوطني أمام تنافسية المنتجات القادمة من الخارج، كما أوصت الهيئة بأن تستثنى المنشآت الصناعية التي يزيد استهلاكها عن 60000كيلو واط/ساعة شهرياً من قرار التعرفة الصناعية، أسوة بمصانع الحجر والرخام وذلك لأن التكلفة الكبيرة في الكهرباء أصبحت تشكل عبئاً على أصحاب هذه المنشآت.

وقال مدير مصنع FMH في هيئة المدن الصناعية مصطفى مليطات لـ"الحدث"، إن مشكلته كمالك مصنع في تلك المنطقة تكمن بقدرة الكهرباء بشكل رئيسي، وما يترتب عليها من طاقة إنتاجية، موضحاً أن مصنعه تقدم بطلب ٧٠٠ أمبير لشركة الكهرباء، ثم عاد بطلب آخر بقيمة ٥٠٥ أمبير، لكن المصنع الآن لا يعمل إلا على شدة تيار ٢٢٠ أمبير، ما سبب آثاراً سلبية لمصنعه، فبدل أن يقوم بتشغيل خطوط إنتاج المصنع معاً للإنتاج بشكل مُتسق، لجأ مضطراً لتشغيل خطوطه الواحد تلو الآخر، وهذا ساهم في تقليل الإنتاج في مصنعه، وتقليل عدد العاملين وكذلك تخفيض الخطة التشغيلية كاملة، ما دفعه لتغيير خطة الإنتاج بشكل كامل، التي سببت عدم القدرة على الإنتاج للسوق المحلي بشكل كاف ما عاد عليه بالأثر السلبي تباعاً.

ويوضح مليطات أن هذه ليست مشكلته وحده، بل مشكلة كل مصانع المدينة الصناعية التي تعاني من ذات التبعات، ويقول: "لا بنية تحتية جيدة في هذا المجال، والأصل أن قامت شركة تطوير أريحا وهيئة المدن بتوفير ٨ وحدات كهربائية للمرحلة الأولى من المشروع، كل وحدة فيها تعطي شدة تيار بقيمة ١٥٠٠ أمبير، والذي حصل أنهم وفروا ٥ وحدات فقط بشدة تيار ٧٠٠ أمبير".

المشكلة الأخرى التي ذكرها مليطات، هي سعر تعرفة الكيلو واط، فهي تبلغ ٧٥ أغورة، ولكنهم يدفعون شيقل واحد و٣٤ أغورة شاملة للضريبة، ويطرح مليطات أن سعر التعرفة في المناطق الصناعية الأخرى في الخليل ونابلس لا يتعدى ٥٤ أغورة.

وتابع مليطات أن هناك لجنة منتخبة من هيئة المستثمرين قد توجهت لرئاسة الوزراء ووزير الاقتصاد، وهيئة المدن الصناعية، ومجلس تنظيم قطاع الطاقة، لأجل حل هذه المشكلات، لكنها في كل مرة تتلقى وعوداً بالحل في وقت قريب من غير تنفيذ، وكان الرئيس التنفيذي لهيئة المدن الصناعية د.علي شعث ورئيس مجلس إدارتها الوزير خالد العسيلي قد أرسلا كتباً لمجلس قطاع تنظيم الكهرباء يوصيان فيها بتقليل التعرفة الكهربائية، في فبراير وأكتوبر من العام ٢٠٢٠ لتخفيض سعر التعرفة أسوة بالمناطق الصناعية في باقي المدن، ولم يحدث شيء حتى اللحظة حسب قول مليطات.

بهذا الخصوص توجهت الحدث لرئيس مجلس قطاع تنظيم الكهرباء المهندس حمدي طهبوب، الذي قال إن التعرفة الكهربائية هي فقط من اختصاص مجلس تنظيم قطاع الكهرباء، ودائماً ما يقوم المجلس بسماع المشاكل من جميع الأطراف ذات العلاقة بموضوع التعرفة الكهربائية، وبناءً على ذلك فقد أكد طهبوب أن هنالك العديد من المصانع التي تستهلك ما يزيد عن 60 ألف كيلو واط /ساعة شهرياً، لذلك فإن قرار مجلس الوزراء بخصوص التعرفة حسب الوقت الذي تطبقه شركة القدس على أصحاب المنشآت الصناعية ينطبق عليهم.

وأكد طهبوب بقوله: "إن كتاب وزير الاقتصاد الوطني ورئيس هيئة المدن الصناعية خالد العسيلي قد وصل بالفعل لمجلس تنظيم قطاع الكهرباء، وقد طلب أن تكون التعرفة للمناطق الصناعية مميزة، وبناءً عليه تمت مراجعة التعرفة العامة لعام 2021، وأعلمنا شركات توزيع الكهرباء بشكل رسمي نيتنا بتنسيب الحكومة لقرار تعرفة مميز للمناطق الصناعية، بهدف جذب المستثمرين لهذه المناطق ودعمها وطنياً، والقصد أن هذا القرار فقط سيشمل المناطق الصناعية التي تتبع لهيئة المدن الصناعية أي للدولة، على أن تتحمل الحكومة فرق السعر، وبناءً على ذلك نحن الآن في المراحل النهائية من العمل على هذا الموضوع، وبقي أن نرفع توصياتنا للحكومة".

وأضاف طهبوب: "إن أي قرار بتعديل التعرفة الكهربائية له إجراءات معينة، تبدأ هذه الإجراءات بجمع البيانات من شركات التوزيع وعمل الدراسات الأولية، ثم تُرسل الدراسات الأولية للشركات بعد إقرارها من مجلس الإدارة في قطاع تنظيم الكهرباء، ثم تأتي مرحلة إعلام شركات التوزيع بتوصياتنا للحكومة بشأن التعرفة الجديدة، وآخر مرحلة هي التي نحن فيها الآن وهي مأسسة التعرفة الكهربائية ثم رفع التوصيات للحكومة من أجل إقرارها رسمياً".

والجدير بالذكر أن التعرفة الكهربائية الخاصة بالمناطق الصناعية بدأ إصدارها منذ فترة طويلة في عام 2011 بالتحديد، وهذه أول مرة يُطلب فيها من مجلس تنظيم قطاع الكهرباء عمل تعرفة خاصة ومميزة بالمناطق الصناعية منذ إنشائها حسب قول طهبوب، الذي أكد أن المجلس أخذ الأمر بجدية منذ البداية، وبعد دراسة فعلية لهذا الطلب تبين لدى المجلس منطقيته وضرورة تنفيذه، لأجل مساعدة الاقتصاد الوطني على النهوض، كذلك لتخفيف التكلفة على أصحاب المنشآت الصناعية ولتعزيز المنتج الوطني، وكافة هذه المعطيات جعلت المجلس يبدأ بإجراءات التوصية بتغيير التعرفة والإجراءات في مراحلها النهائية.

في هذا السياق تواصلت الحدث مع مدير عمليات مدينة أريحا الصناعية الزراعية م.آلاء أبو بكر التي أكدت أن مشروع الطاقة الشمسية في المنطقة الصناعية الذي دخل حيز التنفيذ عام ٢٠١٩، يهدف بشكل أساسي إلى إنشاء محطة طاقة شمسية في مدينة أريحا الصناعية من أجل خفض تعرفة الكهرباء على المستثمرين، وقدرته الإنتاجية تبلغ 2 ميغا واط.

حوّل واستقبل كاش
بسهولة وأمان من
موبايلك مع تطبيق
"Arabi Wallet"
البنك العربي
ARAB BANK
النجاح مسيرة
بالتل وجوال وOoredoo
1800333333
الشبكات الأخرى والخارج
+97022953333
arabbank.ps
تطبق الشروط والأحكام.
للمزيد من
التفاصيل، يرجى
مسخ الـ QR code
أعلاه
حمّل التطبيق الآن
Download on the App Store
GET IT ON Google Play

فيما أكد رئيس اتحاد صناعات الطاقة المتجددة د. حسن أبو لبده أن عطاء مشروع الطاقة الشمسية في المنطقة الصناعية في مدينة أريحا قد طرح في نهاية صيف 2018 حيث تم تسليم الوثائق من المقاولين المتنافسين بتاريخ ٢٠-١٢-٢٠١٨، منوهاً أن مشروعاً للطاقة الشمسية بقدرة ٢ ميجا واط مثل ذاك الذي أقيم على أسطح هناجر المصانع بأريحا، يحتاج لخمسة أشهر على الأكثر من تاريخ توقيع العقد لتنفيذه وتشغيله.

وأكت أبو بكر أنه تم الانتهاء من جميع الأعمال المتعلقة بتركيب توصيل الألواح والكوابل واللوحات الكهربائية في المشروع، وتبقى فقط الأعمال المتعلقة بالفحص والتشغيل، وهي من اختصاص شركة الكهرباء، وبالتعاون مع المقاول المسؤول، موضحةً أن المشروع في مرحلة إجراءات الشبك من قبل شركة الكهرباء، من أجل استلام المشروع بشكل نهائي بعد انتهاء عملية الفحص والتشغيل.

وأوضح د. أبو لبدة للحدث أن هذا المشروع هو من تمويل ياباني عبر UNDP، وحدثت فيه مجموعة مشاكل منذ بدايةً القرار بتنفيذه، والسبب في البداية أن UNDP استوردت شركة أجنبية لتمثلها في الإشراف على التنفيذ للمشروع، وهذا كلف مبالغ طائلة وصلت إلى أكثر من ٦٠٠ ألف دولار، والمشكلة الأخرى، أنه عند البدء بتنفيذ المشروع، لم تكن رخصة المشروع قد صدرت عن شركة كهرباء القدس، وعندما أُحيل العطاء، وبدأت إحدى الشركات المحلية بالتنفيذ، استغرق المشروع وقتاً طويلاً لحدوث بعض المشاكل مع المقاول لوجود مقاولين فرعيين فتأخر في تسليم المشروع تباعاً، عندما جاء وقت التسليم وحتى تستطيع شركة كهرباء القدس تشغيل المشروع يجب أن تكون موافقة عليه منذ البداية وقبل إنشائه، حتى تبدأ بإجراءات الفحص والتشغيل، وهنا وقعت كل الجهات ذات العلاقة بالمشروع في مطب مع شركة الكهرباء، التي لم تُستكمل الاتفاقات معها منذ البداية، ووقع المطور بمطب مع هيئة المناطق الصناعية التي اعترضت على أن يكون المطور مسؤولا عن المشروع.

وتابع د. أبو لبدة: "إن شركة الكهرباء لديها مجموعة من المتطلبات، والتي ليست بالضرورة أن تكون محقة ببعضها ولكنها ستطبق على المستثمرين في نهاية المطاف، وقد أخطأت UNDP بعدم إنجاز كافة الاتفاقيات والتفاهمات المطلوبة حتى يتم تنفيذ المشروع بسلاسة، وقد اختلط الحابل بالنابل في تنازع الصلاحيات على ملكية وولاية المشروع، فهيئة المناطق الصناعية ترى أنه لها، والمطور يرى أنه المالك، والمصانع الموجودة في تلك المنطقة تقول إن المشروع أُقيم على الهناجر الخاصة بها فهم أصحاب الأحقية به، والذي تضرر من كل هذه التباينات هو نحن كشعب فلسطيني حصلنا على منحة من اليابان ولم نتمكن من استغلالها جيدا، أما المطور فهو المتضرر الأكبر، فمن المفترض أن يكون جزءا من ريع هذا المشروع للمطور ولكنه لم يحصل على ذلك، إضافة إلى ذلك فمن المفترض أن تكون للمصانع حصة من دخل المشروع لأن تكلفة التشغيل لديهم مرتفعة، ولكنها لم تحصل على شيء حتى الآن نتيجة للفوضى المترتبة على عدم استكمال التنسيقات والموافقات المتعلقة به بين جميع ذوي المصلحة، وهم UNDP والمطور وهيئة المدن الصناعية وشركة الكهرباء وأصحاب المصانع، وبالتالي تحول المشروع الى استثمار مهدور لتاريخه.

وكان مدير المصنع مصطفى مليطات لفت إلى أن هناك مشكلة جوهرية في المنطقة الصناعية بأريحا، تتعلق بمنحة اليابان لبناء نظام شمسي يُخلص تلك المنطقة من مشكلة الكهرباء، وينتج هذا المشروع ما قدرته ٢ ميجا واط (3.3 مليون كيلو واط سنويا)، وبعد إنشائه لم يتم تشغيله لضخ الطاقة حتى اللحظة.

وللتوضيح أكثر فيما يتعلق بقضية أحقية شركة كهرباء القدس بالحصول على نسبة من إنتاج، يقول مهندس الكهرباء في دائرة عمليات أريحا في هيئة المدن الصناعية محمود رضوان: "إن الذي يحدد نسبة شركة الكهرباء هي آلية الربط ونوعها، ويطرح رضوان أمثلة على ذلك كنوع ربط يسمى Feed In، الذي يعني أن جهة ما تقيم محطة طاقة في مكان ما، من أجل إفادة طرف ثانٍ في نفس مكان امتياز الشركة، وفي هذه الحالة تأخذ شركة الكهرباء نسبة تعادل تقريباً ١٥٪ إلى ٢٥٪ من فائض الإنتاج، وهي نسبة محددة في القانون، ولكن فيما يتعلق بالمشروع الخاص بالطاقة الشمسية في المنطقة الصناعية بأريحا فلهُ وضعه الخاص، وذلك لكونه ممولا من الحكومة اليابانية أي أنه مشروعٌ وطني وليس استثماريا، وقد تم تركيبه على أسطح مجموعة مختلفة من الهناجر لأصحاب خدمات متعددة، ويستفيد من هذا المشروع المستثمرون في تلك المنطقة، ولأن هذه الجزئية المتعلقة بهذا النظام جديدة من نوعها، فلا يوجد نص قانون جاهز يخدمها، كنظام صافي القياس ونظام Feed In التي لها قوانين خاصة، وهناك مجموعة كبيرة من الهناجر، رُكبت أنظمة الطاقة على ١٦ إلى ٢٠ هنجر منها، ولكن المستفيدون في تلك المنطقة عددهم أكثر بكثير من عدد الهناجر التي رُكبت عليها ألواح الطاقة، وهذه الحالة ليس لديها قانون يستقبلها وينظمها بعد".

ويوضح المهندس رضوان أن التعامل مع هذا الوضع سيكون من خلال نظم اتفاقية خاصة بين الجهات المعنية، والأمر لا يتوقف عند شركة الكهرباء ونصيبها من المشروع، بسبب وجود شركة أخرى التي ستقوم بأمور التشغيل والصيانة، وهي منبثقة عن الشركة المطورة للمشروع، ويؤكد رضوان أن شركة الكهرباء لا تتقاضى فقط مقابل ضخ الطاقة في شبكتها، إنما هناك واجبات أخرى ملقاة على كاهلها، كعمليات المحاسبة والسيطرة وتخصيص قسم كامل لمراقبة المشروع وحساب الهبوط والارتفاع في الإنتاج كذلك السيطرة على المشاكل الممكنة الحدوث، وبسبب هذه المسؤوليات يتطلب أن يكون لهم أجر عليها، والذي يحدد هذا الأجر هو اتفاقية خماسية الأطراف بين كل من مجلس تنظيم قطاع الكهرباء وسلطة الطاقة وشركة كهرباء القدس وهيئة المدن الصناعية والشركة المطورة للمشروع، حيث يسمى كل طرف من هذه الأطراف stake holder أي أصحاب المصالح في هذا المشروع، حيث لكل طرف مجموعة من المسؤوليات والواجبات وله العديد من الحقوق أيضاً.

وفي سياق قضية القانون الناظم لمثل هذه الحالات، قال د. أبو لبدة: "إن كلام مهندسي هيئة المدن الصناعية، بأنه لا وجود لنظام مطبق في القانون على هذا المشروع هو أمر صحيح،

وليس معروفاً هل هذا مشروع لبيع الكهرباء، وفي هذه الحالة من أجل أن تباع كهرباء المشروع الذي تبلغ قدرته ٢ ميجاواط فيجب أن تباع لشركة نقل الكهرباء الوطنية حسب القوانين وشركة النقل ستشتري فقط إن كانت شركة كهرباء القدس موافقة أن يتم ضخ الكهرباء على شبكتها، وبالطبع فإنه من المرجح أن تتحفظ شركة الكهرباء على ذلك وتطالب بسعر أرخص لشراء الكهرباء من المشروع، والسعر المعتمد في شركة نقل الكهرباء الوطنية لشراء الطاقة من مشاريع الطاقة الشمسية في حينه كان سعرا يعادل 90% من سعر الكهرباء من إسرائيل، وأصبح اليوم بسقف ٨٥٪ من سعر شراء الكهرباء من الاحتلال، وذلك حسب قرار مجلس الوزراء، بالتالي شركة الكهرباء لن توافق على شراء الكهرباء إلا بالسعر الذي تراه عادلا وهو لا يتجاوز 67% من سعر الشراء من الاحتلال، لكن الإشكال الآخر هو أن هذا المشروع ليس استثمارياً وإنما تنموي، ومن المفترض أن تكون هناك إجراءات وترتيبات خاصة لتنظيم العلاقة مع شركة الكهرباء وشركة النقل الوطنية، فهو تبرع من دولة مانحة، وهو منفذ لغايات غير تجارية، وبسبب التنازع عليه بين كل الأطراف فإن المشروع مهدد بالإنهيار".

وبهذا الخصوص، أوضح مليطات كصاحب مصنع في تلك المنطقة أن شركة كهرباء القدس تقترح أن تمنح المصانع ١٥٪ من قيمة الإنتاج الفعلي، وباقي الإنتاج تستفيد منه الشركة، مبيناً أن أصحاب المصانع اعترضوا بمجموعة فعاليات ومنعوا شركة الكهرباء من ممارسة عملها نتيجة هذا القرار، لأن القانون وهيئة تشجيع الاستثمار تقول إن مشاريع إنتاج الطاقة يجب أن تدفع ١٢.٥٪ من الإنتاج لشركة الكهرباء و ٨٪ بدل صيانة، وذلك بدل ضخ الكهرباء في شبكتها، وبالتالي يتبقى ٨٠٪ من الإنتاج يذهب لصالح المصانع، وهذا يعني لو تفعل هذا النظام بهذا الشكل ستعمل كل المصانع في هيئة المدن الصناعية من خلال الطاقة المنتجة من المشروع، بسلاسة وبدون تكلفة مادية أو بدفع رسوم مخفضة تصل إلى ٢٠٪ أغورة حسب قول مليطات

أما عن الضرائب، فأوضح المهندس محمود رضوان أنه في الحالة الطبيعية تشتري شركات الكهرباء الطاقة من إسرائيل، وتترتب على ذلك جملة عوامل كقضايا المقاصة والضرائب التي يتحملها المستهلك، ولكن بما أن مشاريع الطاقة الشمسية حديثة العهد في فلسطين، وهناك قضايا جديدة تتعلق بكميات الإنتاج الكبيرة من الطاقة وشراء الكهرباء من الاستثمارات الكبيرة والتي لم تُنظم قوانين ضريبية فيها حتى اللحظة حسب قوله.

وفيما يتعلق بمشروع المدينة الصناعية بأريحا، قال رضوان: "سنتجه حسب القانون الذي سيتوصل إليه مجلس تنظيم قطاع الكهرباء وسلطة الطاقة، وإن أقروا الضريبة نحن لن نخالفهم بذلك، فنحن مالكو المشروع لكننا لسنا مخيرين بقبول الضريبة من رفضها، ولكننا في هيئة المدن الصناعية بكل أطرافها ومهندسيها ومحاميها ودوائرها نريد تحقيق أقصى استفادة للمستثمرين من هذا المشروع، ونريد أن يشعر المستثمر بالفرق ويستفيد بشكل داعم له".

ورداً على قضية الضرائب بَيّن مالك المصنع مليطات أن مشروع الطاقة الشمسية المبني على أسطح "الهناجر" المصانع الموجودة في المنطقة الصناعية، والذي من المفترض أن يضخ في شبكة كهرباء القدس، لا يوجد ضريبة عليه تدفعها شركة الكهرباء، ومع ذلك فإن الشركة تطالب المصانع بدفع ضريبة تبلغ ١٦٪، ومن المفترض أن يكون هناك إعفاء ضريبي لأصحاب المصانع، لأن ذلك يصنع الحافز الاستثماري لصاحب المصنع، ويزيد من إنتاجه وبالتالي يزيد من قدرته على منافسة المنتج المستورد، ولكن حسب المعطيات الراهنة فلا مقومات أو خدمات أو دعم للمناطق الصناعية لتشجيع المستثمر على الاستمرار، حسب وصف مليطات، الذي أكد أن هذه الخدمات الأساسية التي يجب أن توفر لهم بالأصل، يدفع ثمنها أصحاب المصانع وهذا يزيد من الأعباء على كاهلهم، موضحاً أن صورة المنطقة الصناعية لمن يزورها الآن مأساوية، حيث أن معظم المصانع أغلقت أبوابها، والذي يعمل منها لا يتجاوز ١٠٪ من إنتاجه.

وفي السياق ذاته، أكد م.محمود رضوان أن مشروع الطاقة الشمسية لم يتم تركيبه لأجل تغطية نقص في المنطقة الصناعية، مشيرا إلى أن هناك كهرباء في المنطقة تغطي حاجة المصانع، ولكن النظام يتم تركيبه لأجل تسديد فواتير أو تخفيض تكلفة على المستثمرين، وقال: "إن قُطعت الكهرباء من الشركة، ستُقطع أيضاً على المصانع، لأن هذا المشروع لم يتواجد لأجل إنتاج طاقة تغطي أي قطع قد يحصل، ولكنه وجد لتقليل تكلفة التعرفة على المستثمرين".

وأكد رضوان أن المستثمر سيبدأ بالشعور بفرق الفواتير المخفضة فقط عندما تنتهي الاتفاقيات ويتم توقيعها من كل الهيئات المسؤولة، موضحاً أن undp والهيئة وباقي الجهات المسؤولة يسعون الآن للتوصل لشكل نهائي من الاتفاقية التي تصبح سارية المفعول حال توقيع وزير الاقتصاد خالد العسيلي وتوقيع كل رئيس مجلس إدارة من الأطراف الأخرى، وعندها تصبح هذه الاتفاقية بمثابة الشريعة التي ستسير وفقها شركة الكهرباء وتصدر الفواتير بناءً عليها.

ويؤكد أبو د. لبدة أن مشاريع الطاقة الشمسية مجدية جداً للمنشآت الصناعية أو التجارية، وسيكون لها أثر كبير ودور في تخفيض كلفة الإنتاج، لأن الكهرباء تعتبر أحد مدخلات الإنتاج غالية الثمن، لذلك وجود طاقة شمسية لتغذية هذه المصانع بالكهرباء ليس فقط مفيداً لها، بل هو عاملٌ استراتيجي من أجل تخفيض هذه الكلفة، وبالتالي زيادة إمكانية التنافسية لهذه المصانع مع الصناعات الإسرائيلية والإقليمية وغيرها، وحتى يستفيد المصنع ويزيد إنتاجه يجب أن ينشئ بنفسه النظام الشمسي لغايات الاستهلاك الذاتي حتى تصبح إمكانية الإنتاج ممتازة.

وفي هذا الجانب يقول أبو لبدة: "إن كانت شركة تجارية وتستثمر نظام طاقة شمسية لصالحها، ستوفر مبالغ هائلة، لأن سعر كيلو واط الكهرباء قبل الضريبة يبلغ ٦١ أغورة للشركات التجارية، وبالتالي ستسترد هذه الشركات قيمة استثمارها خلال ثلاث أو أربع سنوات، وبعدها سيعمر المشروع مدة ٢٥ سنة بتكلفة كهرباء أقل من ١ أو ٢ سنت على المستثمر، لذلك هناك علاقة مباشرة جداً ما بين استخدام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء المستهلكة، وتخفيض كلفة الإنتاج وبالتالي زيادة التنافسية".

تقرير

وهم عملية سرقة الأرشيف النووي الفلسطيني.. استعراض أمني إسرائيلي سخيف

تحت عنوان "سرقة الأرشيف النووي الفلسطيني" نشرت القناة العبرية الـ 13 تحقيقا صحفيا للخبير في الشؤون العربية والفلسطينية تسفي يحزكيلي المعروف بقربه من دوائر المستوطنين. يدعي معد التحقيق أن مجموعة من المستعربين الذين يسكنون في مستوطنات الضفة الغربية قرروا الوصول إلى خطط السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالمشاريع في المناطق المصنفة (ج) بحسب اتفاق أوسلو.

ترجمة - محمد بدر

التحقيق الذي أعده يحزكيلي، يحاول أن يوصل أكثر من رسالة في آن واحد، ففي مقابلته مع جنود الوحدات الخاصة (المستعربين) يقول أحدهم إن الوضع في الضفة الغربية يتغير بشكل متسارع وكبير، مزيد من الحقول والمشاريع والبناء، وبالتالي كانت الفكرة أن يتم الكشف عن الخطط التي تنظم كل ذلك، وعن الجهات الدولية التي تدعم هذا التوجه من قبل السلطة الفلسطينية.

يقول أحد أفراد قوة المستعربين الذين تحدثوا في التحقيق، دون الكشف عن هويته، إن الضفة الغربية أصبحت مهملة جدا من قبل المستوى الرسمي الإسرائيلي، ولذلك كانت الفكرة في الوصول لخطط السلطة الفلسطينية. وفي الحقيقة لا يمكن لهذا الأمر أن يتم من ناحية عملياتية من دون موافقة الجهات الأمنية المركزية، لأن خطوة كهذه تحمل مخاطرة كبيرة، وما يزعمه المشاركون بالعملية في روايتهم بأنهم تعرفوا على بعضهم البعض قبل تنفيذ العملية، وأنهم بدأوا بالتخطيط لتنفيذ العملية وإعداد المنظومات الجانبية، "البطاقات، القصص الوهمية، مواقع الإنترنت"، وهذه رواية تصطدم أيضا بآليات العمل الأمني الإسرائيلي شديدة المركزية.

التحقيق يكشف أيضا عن مشاركة نجل أحد العملاء الهاربين من جنوب لبنان يدعى "إلياس" في عملية سرقة الأرشيف، والذي قال إن ما دفعه للمشاركة في ذلك هو لهجته العربية، ولذلك كانت مهمته أن يعمل كمصور للفريق الذي أدعى أنه يعمل لصالح وسيلة إعلام بلجيكية، ومن المهم الإشارة في هذا السياق أن التقاط فكرة أن مصوري الوكالات الأجنبية معظمهم من المصورين المحليين لا يمكن أن تكون وليدة فكرة مجموعة من المستعربين الهواة كما يصورهم التحقيق، بل تحتاج إلى إسناد معلوماتي مسبق من جهاز الشاباك الإسرائيلي.

بطلة القصة وفق التحقيق الصحفي الإسرائيلي، تدعى رونيت، وهي إحدى العاملات في وحدات المستعربين، والتي أوضحت أنها وصلت لوزارة الحكم المحلي تحت غطاء وسيلة إعلام أجنبية وتحديدا بلجيكية، مضيفة: "كنا أنا والمصور ومدير القناة القادم من بلجيكا، وآخرون قاموا بحراستي يتحدثون اللغة العربية ويستطيعون التواجد في مناطق السلطة الفلسطينية".

تروي رونيت أن الهدف الذي رصدته من خلال البحث في الإنترنت كان جهاد ربايعة، مدير عام التخطيط في وزارة الحكم المحلي، أما هي (رونيت) فأطلقت عليه مسمى "المسؤول عن خطط السلطة الفلسطينية في المناطق المصنفة (ج) بالضفة المحتلة، وأنه مسؤول عن تمرير الملايين التي يقدمها الأوربيون للسلطة الفلسطينية بهدف تحويلها إلى مشاريع على أرض الواقع".

تسرد رونيت قصة "سرقة الأرشيف النووي الفلسطيني" قائلة إنها اتصلت بوزارة الحكم المحلي الفلسطينية وطلبت معلومات عن جهاد ربايعة، وقد تم تحويلها إلى الوزير مباشرة، والذي وافق على إجراء المقابلة بعد أن سألها عن هويتها، وقد عرفت عن نفسها بأنها تعمل في وكالة إعلام ببلجيكا، وأنها مراسلتهم في فلسطين وتريد إعداد تقرير صحفي حتى يتضاعف الدعم القادم من الاتحاد الأوروبي.

وتزعم رونيت أنها دخلت إلى مدينة رام الله بعد اختلاق رواية أنها صحفية ويرافقها مصور، وحول كيف حصلت على الخطط خلال المقابلة، قالت: "هذا يتعلق بالتواصل مع الشخص.. تواصلنا جيدا، وهم كانوا يريدون الحصول على التبرعات من الاتحاد الأوروبي بعد أن تحدثنا أحضر مزيداً من الأشخاص الذين يعملون معه... كان ذلك سهلاً، ولقد اكتشفنا ببساطة كيف أن الأوربيين يتجاهلون السيادة الإسرائيلية"، حسب وصفها، وزعم التقرير أن "رونيت" أخرجت من جهاد كل ما تحتاجه.

وعرض التحقيق لقطات فيديو مصورة خلال المقابلة بين المستعربين الذين دخلوا تحت غطاء العمل الصحفي، والمسؤولين الفلسطينيين المقصودين بالعملية الخاصة.

وإن كان بالفعل قد تم التنسيق بهذه الآلية بين الطرفين لإجراء المقابلة، فإن هذا يعد خللا كبيرا في التعاطي مع وسائل الإعلام الأجنبية، لأنه من المفترض أن تقدم الصحفية بياناتها إلى دائرة العلاقات العامة في الوزارة المقصودة والتي بدورها يجب أن تقدمها إلى وزارة الإعلام المسؤولة عن التنسيق مع الصحفيين الأجانب، وهذا من المفترض أن يمر في سلسلة من الإجراءات التي بكل تأكيد لا يخلو منها التحقق ووجود كتاب رسمي من الجهة الإعلامية التي يتم التواصل معها وسؤالها عن حقيقة المقابلة. يحيلنا هذا إلى طريقة تعاطي الوزارات في الحكومة مع الإعلام الفلسطيني المحلي، الذي تمر إجراءات التنسيق للمقابلات معه في أكثر من مسار وفي النهاية يتم الرد على الطلب إما بالتجاهل أو الرفض، وهو ما خلق حالة من الاغتراب بين الوزارات والمؤسسات الرسمية والإعلام المحلي، والذي وجد نفسه مضطرا للنقل والترجمة عن الإعلامين الإسرائيلي والأجنبي

بسبب عدم مقدرته على الوصول إلى المعلومات من مصادرها الرسمية.

لكن الأهم في هذا الطرح هو الفشل الأمني الإسرائيلي في هذه العملية ومناقشته بأبعاده كافة، رغم محاولة التحقيق التسويق لها على أنها "عملية الحصول على الكنز" لأنها كشفت عن معلومات حول نية الفلسطينيين الاستثمار بمبلغ مليار دولار للبناء في البلدة القديمة بالقدس والمناطق المحيطة بها حتى 2030، ووجود خطط تتحدث عن 778 مليون دولار مخصصة لمناطق الخليل وبيت لحم، و500 مليون دولار لمنطقة رام االله، للاستثمار في المنطقة المصنفة "ج".

بسهولة تامة يمكن المقارنة بين اللقطات التي عرضها التحقيق الصحفي الإسرائيلي وبين ما نشرته العلاقات العامة التابعة لوزارة الحكم المحلي من صور عن المقابلة، فقد كان يُفترض أن يعرف هؤلاء المستعربون أنه لا يمكن إجراء أي مقابلة دون وجود للعلاقات العامة أو من ينوب عنها لالتقاط الصور وتسجيل المقابلة، وبالتالي فإن هذه الفكرة التي فاتتهم، فضحت بشكل غير مباشر بطلة قصة المستعربين رونيت.

يظهر منشور على صفحة مجلس قروي أم الريحان في مارس 2020 أن تم التقاط صور لـ رونيت خلال مقابلتها لمدير عام التخطيط في وزارة الحكم المحلي ربايعة، وجاء في المنشور: "لقاء الأخ جهاد ربايعة مدير التخطيط في وزارة الحكم المحلي لمجلس أم الريحان وإجراء مقابلة تلفزيونية مع وكالة الإعلام البلجيكية، استعرض فيها الإنجازات في قرى الجدار والتخطيط لإنجاز مشاريع حيوية.. جهاد ربايعة غني عن التعريف يبذل كل جهوده ويسهر من أجل العمل على تطوير وصمود المواطنين من خلال رؤية وزير الحكم المحلي وكافة الوزارات وعلى رأسها رئيس الوزراء الدكتور محمد اشتية.. معا وسويا لبناء دولتنا وعاصمتها القدس".

إذن، تم الكشف عن بطلة قصة "الأرشيف النووي الفلسطيني" بهذه السهولة والسخافة من أجل استعراض أمني سخيف وغير مدروس، ويبدو أيضا أن الرقابة العسكرية الإسرائيلية قد تورطت بمعلومات مضللة من قبل فرقة المستعربين، التي أكدت لها – على الأغلب- أنه لم يكن هناك أي نوع من التصوير من الطرف الآخر، وبالتالي سمحت بنشر اللقطات، التي دفعت صحفيين ونشطاء عاديين للبحث عن اللقاء المذكور في التحقيق.

تكشف هذه القصة عن أمرين مهمين: الأول، أن الإسرائيليين يحاولون دائما الظهور بصورة المتفوق والعبقري والذكي بما يغذي عقيدتهم الدينية الأساسية عن تفوق اليهودي على الآخرين بحكم الطبيعة والمزايا الإلهية، وهذه النزعة انعكست بدورها على سرديات أجهزتهم الأمنية، الأمر الذي فتح الباب واسعا أمام النقاد والمراقبين لتفكيك الرواية الأمنية الإسرائيلية التي لم يعد لها ذلك الزخم الذي اكتسبته على مدار سنوات الصراع.

وأثرت عقدة التفوق اليهودي أيضا من ناحية عملياتية على أداء الأجهزة الأمنية الإسرائيلية التي أصبحت تتعامل مع العقلين العام والخاص للخصم باستخفاف شديد وهو الأمر الذي أدى لفشلها في عدد كبير من العمليات، بعضها شكل فضيحة مدوية كما جرى في خانيونس مع فرقة الكوماندوز في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، والتي هربت من قطاع غزة تحت وابل كثيف من النيران بعد مقتل قائدها.

وحتى الحديث عن كنز من الوثائق، فهذا أمر مبالغ فيه، في ظل أن كل ما تحتاجه "إسرائيل" ومنظومتها الأمنية من معلومات يمكن الحصول عليه من خلال البرمجيات الأمنية واختراق النظم الإلكترونية، ومن المعروف أن "إسرائيل" رائدة في هذا المجال. كما أنه يمكن بكل سهولة الوصول لهذه المعلومات من خلال أحد العملاء، إذ أنه من غير المنطقي المخاطرة بفرقة كاملة من المستعربين، بينما يمكن لعميل واحد أو مجموعة، الحصول على "الأرشيف النووي" كما أطلق عليه التحقيق.

لكن السلطة الفلسطينية أيضا مطالبة بالتحقيق في ما جرى، فلا يمكن التعامل باستخفاف مع وصول فرقة من المستعربين لإحدى الوزارات واللقاء بأحد المسؤولين تحت غطاء "وسيلة إعلام أجنبية". كما أنها مطالبة بالتعامل بطرق أكثر بيروقراطية مع وسائل الإعلام الأجنبية والإسرائيلية والانفتاح أكثر على الإعلام الفلسطيني، فالمعادلة الحالية معكوسة.

تقرير

أطفال فلسطين في ظل الاحتلال... كيف تُسرق طفولتهم ويعاني ذووهم

انتشر قبل أيام قليلة خبر اعتقال 5 أطفال مقدسيين لا تزيد أعمارهم عن الـ15 عاما، من بينهم الطفل عبد الله أمجد عبيد (13 عاماً) من سكان العيساوية بالقدس المحتلة الذي سلم نفسه لشرطة الاحتلال الإسرائيلي للسجن، بعد قضائه 3 أشهر في الحبس المنزلي.

الحدث - سوار عبدربه

وقالت والدة الفتى عبد الله: "من الصعب علينا تسليم أولادنا للسجون، لكن هذه ضريبة الصمود، لم تمر أيام الحبس المنزلي الأسابيع الماضية بسهولة على عبد الله وعلينا كعائلة، مما اضطره لاختيار الحبس الفعلي رغم قساوته وبعده، وخاصة ونحن على أعتاب شهر رمضان". مشيرة إلى أن الاحتلال حكم على الطفل عبيد بالسجن الفعلي لمدة شهرين.

واعتقلت سلطات الاحتلال منذ عام 1967 عشرات الآلاف من الأطفال الفلسطينيين الذين يتلقون بقسوة، التعذيب والمحاكمات غير العادلة بحقهم، إلى جانب انتهاك حقهم الطبيعي بالعيش الطبيعي.

لم يكن الطفل الفلسطيني بمعزل عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي بل وكان من أكثر الفئات تهميشا رغم وجود العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق التي تحفظ حقوقه.

وقال مركز أسرى فلسطين للدراسات إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي واصلت خلال العام الماضي استهداف الأطفال بالاعتقال والاستدعاء، وفرض الأحكام والغرامات المالية الباهظة، حيث تم رصد (550) حالة اعتقال لأطفال بينهم (52) طفلا لم تتجاوز أعمارهم الرابعة عشر.

تجارب اعتقال انتهت لكنها لم تمض

يروي الطفل(ح.ر) من مخيم شعفاط الذي اعتقلته قوات الاحتلال في سن الخامسة عشر لحظة اعتقاله ويقول: "اقتحموا منزلنا في تمام الساعة الخامسة فجرا، واقتادوني إلى الحاكورة، ثم إلى مركز تحقيق المسكوبية، وقاموا بتفتيشي وتقييد يديّ، وكانت أسئلتهم تتمحور حول ضرب الحجارة على جنود الاحتلال، كان صوتهم عالٍ، صرخوا في وجهي كثيرا، ونلت نصيبي من الشتائم وأبشَع عبارات الذل والإهانة".

أما الطفل (م.ح) وهو من مخيم شعفاط أيضا يقول في تجربة اعتقاله: "لم أقاومهم في بادئ الأمر، لكن سرعان ما أغمى على والدتي، وانهالوا عليّ بالضرب أمامها باستخدام البارودة والكهرباء، وقاموا بتكسير المنزل، وعاثوا فيه خرابا، حينها حاولت الدفاع عن نفسي واللحاق بوالدتي، لكنهم وضعوا العصبة على عينيّ، وربطوا يديّ، واقتادوني إلى السجن".

ويتابع (م.ح): "تركوني مرميا حوالي 10 ساعات وأنا مكبل اليدين، وقاموا بتفتيشي وضربي وشتمي بأبشع العبارات والكلمات النابية".

تبعات اعتقال الأطفال على العائلة

ليس الطفل المعتقل وحده بطل قصته مع السجان، فلأهله نصيب من المعاناة أيضا، إذ تُفرض على الأهالي غرامات مالية باهظة، في محاولة لاستغلال هذه الفرص في عمليات نصب واحتيال على ذوي الأسرى، ب"القانون" بهدف إخضاعهم واستفزازهم، ناهيك عن التبعات النفسية والاجتماعية التي تنتج عن عملية الاعتقال عند ذويهم.

تقول والدة الطفل (م.ح): "أصبت بانهيار عصبي، ولم أنم لأيام طويلة، ومررت بفترة نفسية مدمرة، ثم توجهت إلى طبيب نفسي ووصف لي أدوية مهدئة، ومنومات، ولازمت غرفته طيلة فترة غيابه".

وتضيف: "اعتزلت الحياة الخارجية، ولم أرغب بالتواصل إلا مع أصدقاء ابني، وداومت على قراءة القرآن والصلاة والدعاء على أمل أن تفرج كربتي ويخرج ابني، وتعمدت ألا أقوم بطبخ المأكولات التي يحبها".

أما من الناحية المادية تقول الأم: "تكبدنا أعباء مالية إضافية، إلى جانب مصاريف البيت، وأصبح مصروف ابننا الأسير منفردا كي يتمكن الشراء من الكنتينا (مقصف صغير في السجن)، كما أن الاحتلال فرض علينا غرامة مالية قدرها 5 آلاف شيقل، عملنا على تقسيطها على أشهر بمعدل 500 شيقل شهريا".

من جانبه يوضح والد الطفل (ح.ر) أنه كان يعمل ليل نهار كي يؤمن لابنه الأسير حاجياته من ملابس ومصروف، إذ اضطر لاستلاف بعضها من العائلة لأن وضعه المادي لا يسمح له بتأمين كافة الاحتياجات.

ويضيف: "لا أتمنى لأحد أن يعيش هذه التجربة، فلم نعرف معنى الراحة النفسية طيلة فترة اعتقاله، كما أنها تجلب الكثير من المشاكل للأسير ولأهله، وابني لا يزال يعاني أثر اعتقاله حتى اليوم نتيجة الضرب القاسي الذي تعرض له في السجن".

تفاصيل الزيارة.. أمضي وقطعة من القلب متروكة خلفي

تصف والدة الطفل (م.ح) تجربة اعتقال نجلها بالصعبة، حيث أنها كانت تستيقظ الساعة الرابعة فجرا، تقل باص الصليب الأحمر، وتنتظر حتى السابعة ليتحرك الباص، مضيفة: "تستغرق الطريق ساعتين للوصول، لنجد بعدها مكانا خاليا من الجدران، ونقف بالبرد وتحت المطر، لا نجد ما نأكله ولا حتى الماء النظيف".

وتتابع: "عند العبور يتوجب عليها خلع الأحذية، بالرغم من الأرضية المتسخة بالطين، بفعل الشتاء، وعند الحاجز الثاني يجب أن نخلع المعطف للتفتيش، ليسمحوا لنا بعدها برؤية أطفالنا الأسرى من خلف جدار، مدة لا تتجاوز النصف ساعة، ثم يجبروننا على الخروج، وهنا أشعر وكأنني أترك قطعة من قلبي، فالزيارة كلها بكفة، واللحظة الأخيرة منها بكفة أخرى، ناهيك عن أصوات الكلاب التي تنبح لتشير لنا

جوال
لمشتركينا الشباب
ما حدا قدك!
3G جوال بعطيك شو ما بدك
#1 جوال
النت معك عَطول
#999*

بلزوم الخروج، والرعب الذي نعيشه في لحظها".

يحتاج الطفل الأسير إلى عناية نفسية بعد خروجه

في سياق مختلف، تعمل بعض المؤسسات على إعادة دمج وتأهيل الأسرى المحررين خاصة الأطفال منهم في مجتمعهم، وحول هذا يوضح المشرف في جمعية الشبان المسيحية علاء أبو عياش أن "الجمعية تعمل على إعادة دمج الأطفال المحررين في مجتمعهم من خلال دمجهم في مجموعات إرشادية والعمل على تعزيز مهارات اتصال وتواصل فعالة، وحثهم على العمل التطوعي وتطوير مهاراتهم من خلال بعض المبادرات المجتمعية".

أما من الناحية الاقتصادية يقول أبو عياش: "تعمل الجمعية على دمج الأسرى المحررين بدورات تدريب مهني لتعزيز فرص حصولهم على عمل وكذلك تعمل على توفير أدوات لهم لبدء العمل وتطوير أنفسهم والحصول على دخل مالي".

وفي الدور الوقائي: "تقوم الجمعية بالعمل على الجانب التوعوي للأهالي والأطفال وذلك من خلال لقاءات التوعية التي تتم في المدارس أو في البلديات والمؤسسات خاصة في مناطق الاحتكاك، كما تعمل على توعية الأهل بآثار ما بعد الاعتقال وإكسابهم مهارات فعالة للتعامل مع أبنائهم بعد التحرر وذلك من خلال جلسات الإرشاد الأسري لأهالي الأطفال المعتقلين".

بدورها، تقول مشرفة الإرشاد الصحي والطبي في أطباء بلا حدود مريم قبس إن "البرامج التي تقدمها أطباء بلا حدود للطفل المعتقل والأهل هي خدمات متنوعة متمثلة في العلاج النفسي الإكلينيكي للطفل ذاته بعد خروجه من السجن، إلى جانب العلاج النفسي للأهل المتضررين من عملية مداهمة البيت واعتقال ابنهم".

اتفاقيات تحفظ حقوق الطفل والاحتلال يصادق وينتهك

هنالك الكثير من الاتفاقيات الموقعة في المحافل الدولية التي تؤكد على حقوق الإنسان وحقوق الطفل تحديداً والتي شددت على ضرورة توفير حياة كريمة وآمنة للطفل، وتوفير فرص النماء والنمو، إلا أن الطفولة الفلسطينية مهددة دائماً، حيث يوجد فرق واسع بين ما هو مضمون ومكفول وبين الانتهاكات التي يقوم بها الاحتلال، فالاحتلال جعل من اعتقال الأطفال هدفا عاجلا والخيار الأول بعد تكثيف عملية الاعتقال في السنوات الأخيرة، بالرغم من كثرة الاتفاقيات والمواثيق الدولية إلا أن الاحتلال الصهيوني لا يعترف بأي منها، وفقا للجنة الدولية للصليب الأحمر.

وذكر في المادة رقم (3) من اتفاقية حقوق الطفل رقم (260) التي تنص على: "تكفل الدول الأطراف أن تتقيد المؤسسات والإدارات والمرافق المسؤولة عن رعاية أو حماية الأطفال بالمعايير التي وضعتها السلطات المختصة".

وقام الاحتلال الصهيوني بخرق القوانين والمواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بالطفل لعدم تناسبها مع سياستها الاحتلالية، فقام بسن الأوامر العسكرية لفرض السيطرة على الشعب الفلسطيني دون ضوابط أو معايير دولية، كما وأنه لجأ إلى تطبيق أحكام قانون الطوارئ البريطاني لعام 1945، وإلى قانونيّ التامير والمقاتل غير الشرعي، فقانون التامير يسمح بالاعتقال الإداري دون توجيه أي تهمة للمعتقل.

وتقوم الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال بتقديم الخدمات والاستشارات القانونية من خلال المساعدات القانونية التي يقدمها المحامون المتخصصون بالدفاع عن الأطفال، وتمثيل الأطفال أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية.

حول هذا يوضح منسق مكتب الخليل للحركة العالمية رياض عرار أن المحامين يمثلون الأطفال في المحاكم منذ لحظة الاعتقال حتى لحظة الحكم وما بعدها أيضا، حيث يقومون بإحضار لائحة الاتهام وتأسيس ملف خاص لكل طفل.

ويتابع: "تقدم الخدمة القانونية للأطفال مباشرة، في العديد من الأحيان بالإضافة إلى الاستشارات القانونية التي يقدمها المحامون لأهالي الأطفال في حال استدعي طفل للتحقيق أو لإجراء مقابلة مع ضباط الأمن، حيث يتم الاتصال بالمحامي واستشارته".

ويردف: "يرافق المحامي الطفل حتى أثناء عمل المقابلة مع الضباط الإسرائيليين ويوضح له حقوقه ومسؤولياته تجاه التزام الصمت أو عدم التجاوب مع المحققين، وبالتالي هذا النوع من الاستشارات يمثل أيضا نوعا من الدعم الاجتماعي للأطفال والعائلي ويقوي من معرفتهم ويعزز ثقتهم بأنفسهم، مشيرا إلى أنهم ليسوا وحيدين في هذه المسألة وهناك العديد من الأشخاص أو الأجسام أو المؤسسات التي يمكن أن تقدم المساعدة في هذا الجانب".

وصادق الاحتلال على اتفاقية حقوق الطفل والمادة رقم (37) التي تنص على: "ألا يعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية، ولا تفرض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن 18 سنة دون وجود إمكانية للإفراج عنهم".

تقرير

النقابة مستمرة في خطواتها الاحتجاجية لحين انعقاد المجلس التشريعي

نقابة المحامين: نهج انتقامي لإخضاع النقابة وابتزازها للتراجع عن حراكها في مواجهة القرارات المقوضة لاستقلال القضاء

الحدث - سجود عاصي

منذ إصدار الرئيس محمود عباس، ثلاثة قرارات بقوانين تتعلق بالشأن القضائي في 11 يناير | كانون الثاني 2021؛ أعلنت نقابة المحامين خطوات تصعيدية احتجاجا على القرارات بقوانين التي اعتبرتها مقوضة للسلطة القضائية، كان من أبرزها مقاطعة المحاكم المشكلة بموجب القرارات بقوانين وتنظيم اعتصامات أسبوعية والامتناع عن المثول أمام المحاكم، وهي ما رد عليها مجلس القضاء الأعلى الذي اعتبرته النقابة أداة بيد السلطة التنفيذية؛ بتعليق العمل بالتعاميم المتعلقة برسوم السندات العدلية.

أكدت نقابة المحامين في أكثر من مناسبة، أنها لا تقبل الانكسار أمام تقويض الحريات العامة وانتهاك المثل والمبادئ الدستورية اللازمة لأي كيان مدني يحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان، مشيرة إلى أنها ستبقى في الخندق الأول للدفاع عن كرامة المواطن الفلسطيني والنضال من أجل المواطنة المتساوية المحتكمة لسيادة القانون، وأن الشعب هو وحده مصدر السلطات ولا سلطان عليه إلا بالقانون والمبادئ الدستورية.

كما وأشارت النقابة، إلى أن الإجراءات العقابية المتخذة بحقها من مجلس القضاء الأعلى "غير الشرعي" غير قانونية، جاءت لمحاربة المحامين في أرزاقهم ومنها المتعلقة بوقف السندات العدلية استباقا لقرار المحكمة الدستورية بشأن الطلب التفسيري الخاص بأنظمة نقابة المحامين وتأطيره في سياق معادٍ لمهنة المحاماة وقوانينها. ما دفع النقابة إلى تعليق العمل الشامل أمام كافة المحاكم بكافة أشكالها ودون استثناءات لغاية 4 أبريل | نيسان 2021.

وقال عضو مجلس نقابة المحامين داوود درعاوي لـ"صحيفة الحدث"، إن تعميم السندات العدلية صدر سابقا عن مجلس القضاء الأعلى ويستند إلى مواد في قانون تنظيم مهنة المحاماة والذي فرض على كتّاب العدل أن كل عقد أو معاملة يحتاج إلى أن ينظمه محام مزاول، لأنه جزء من تنظيم مهنة المحاماة.

وأضاف درعًاوي: حدثت إشكالية مع الحكومة بسبب هذا الموضوع على خلفية تقرير صحفي استقصائي بالخصوص، لكن كانت لنا بعض الملاحظات وكنا جاهزين في النقابة لتوضيح كل المسائل، وتوجهت الحكومة إلى المحكمة الدستورية بطلب تفسير بما يتعلق بالسندات العدلية، ونقابة المحامين قدمت ردها على طلب التفسير، وبالتالي من المفترض أن تعالج المحكمة الدستورية طلب التفسير وتقرر النتيجة هل هذه السندات قانونية أم أنها تخالف القانون، وفي النهاية أي قرار يصدر عن المحكمة الدستورية ملزم للنقابة.

وأوضح عضو مجلس نقابة المحامين، أن "ما حصل من مجلس القضاء الأعلى بوقف العمل بالسندات استباقا لقرار المحكمة الدستورية؛ هو محاولة لتاطير القرار باتجاه معادٍ للنقابة، خاصة تجاه مواقفها من القرارات بقانون المقوضة لاستقلال القضاء والتي أنتجت مجلس القضاء الحالي ورئيسه الذي تجاوز كافة النصوص القانونية من حيث العمر والعمل وأصبح يشغل منصبه بشكل تمييزي عن باقي القضاة وهو ما كرس نهجا انتقاميا القصد منه إخضاع النقابة وابتزازها للتراجع عن حراكها في مواجهة القرارات المقوضة لاستقلال القضاء".

واعتبر درعاوي، أن "قضية تعليق العمل بالتعاميم المتعلقة برسوم السندات العدلية بالنسبة لنا هي قضية ثانوية، ونحن مستمرون بإجراءاتها وخطواتنا ضد القرااتر بقانون، ومستمرون بحراكنا السابق الذي أعلنا عنه، والذي لاقى التفافا من مؤسسات المجتمع المدني والفصائل تجاهه للضغط بوقف آثار هذه القرارات بقوانين وإحالة الموضوع برمته إلى المجلس التشريعي صاحب الاختصاص، باعتبار أن قانون السلطة القضائية هو قانون مكمل للقانون الأساسي وبالتالي لا يجوز للسلطة التنفيذية إجراء تعديلات عليه بموجب المادة 43 من القانون الأساسي".

وتنص المادة 43 من القانون الأساسي الفلسطيني، على أنه "لرئيس السلطة الوطنية في حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي، إصدار قرارات لها قوة القانون، ويجب عرضها على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها بعد صدور هذه القرارات وإلا زال ما كان لها من قوة القانون، أما إذا عرضت على المجلس التشريعي على النحو السابق ولم يقرها زال ما يكون لها من قوة القانون".

وبحسب عضو مجلس نقابة المحامين درعاوي، فإنه "من الواضح أن الأبعاد السياسية لهذه القرارات بقانون بدأت تتكشف، وهي محاولة لتوسيع نطاق النفوذ والسيطرة وإحكامها على مفاصل الحكم في فلسطين، وإدارة الظهر بشكل كامل للقانون الأساسي".

وقال: نقابة المحامين في اجتماعها الأخير أعلنت عن التعليق المفتوح والشامل أمام المحاكم حتى الرابع من نيسان المقبل، وهو موعد انعقاد الهيئة العامة، في حال انعقدت، خاصة وان السلطة التنفيذية تدخلت في عمل نقابة المحامين وفي خيارات هيئتها العامة، في تأجيل انتخابات النقابة لمدة 6 أشهر دون مبرر شرعي".

وبخصوص قرارات النقابة الأخيرة بتعليق العمل الشامل أمام المحاكم كافة، أشار درعاوي، إلى أن نقابة المحامين تدرس ملف مقاطعة محكمة الانتخابات وعدم تمثيل لجنة الانتخابات المركزية أمام القضاء. مضيفا: "وفق القانون يجب أن يمثل لجنة الانتخابات المركزية في الطعون الانتخابية محام مزاول، وهذا الموضوع قيد الدراسة خلال الاجتماع القادم، ولمً يتخذ القرار بشكل مباشر بالخصوص، لإعطاء فرصة أخيرة حتى لا نتهم بأننا عطلنا العملية الديمقراطية".

وأكد درعاوي، أنه في حال "استمرار هذا التغول والتجبر من النظام السياسي والسلطة التنفيذية؛ بالتأكيد سنذهب لهذه الخيارات، خاصة وأنه سبق للمجتمع المدني مقاطعة الإشراف على العملية الانتخابية ردا على القرار بقانون رقم 7 لسنة 2021 بتعديل قانون رقم 1 لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية وتعديلاته".

واعتبرت نقابة المحامين أن القرارات بقانون تنطوي على "حالة تغول وانتهاك لاستقلال القضاء وإعادة صياغة مصالح المتناحرين على تبوء قيادة دفة القضاء خارج إطار القواعد الدستورية التي أرساها القانون الأساسي الفلسطيني"، ومنها الفقرة (هـ) من المادة 5 من القرار بقانون رقم 40 لسنة 2020، التي وصفتها بأنها جاءت بـ "صياغة تمييزية تنتهك مبدأ المساواة أمام القانون وعدم التمييز بسبب الإعاقة التي وضعت لحرمان المحامين وغيرهم من رجال القانون من ذوي الإعاقة من تولي المناصب القضائية".

وطالبت النقابة الرئيس عباس بالتراجع ووقف العمل بالقرارات بقانون 39 و40 و41 بشأن تشكيل المحاكم النظامية وبشأن تعديل قانون السلطة القضائية وبشأن المحاكم الإدارية لسنة 2020.

وحول الدوافع التي أدت إلى إصدار القرارات بقانون في الشأن القضائي، أضاف: الدوافع مرتبطة بتوسيع النفوذ السياسي وأدوات السيطرة والتحكم بالحالة المستقبلية التي قد تنتج عن العملية الانتخابية، وبالتالي "إفراد السيطرة على المؤسسة القضائية وجعلها بدون محتوى وتابعة للسلطة التنفيذية؛ سيؤدي بشكل أو بآخر إلى إعادة إنتاج الأسباب التي أدت إلى الانقسام الفلسطيني الداخلي".

وأوضح درعاوي، أن النقابة حذرت سابقا، من أن التوافق السياسي لا يجب أن يكون على أنقاض المبادئ الدستورية وحكم القانون، لأنها في النهاية ستسقط وسنعود إلى عنق الزجاجة من جديد باتجاه انقسامات أخرى لها علاقة باستمرار تطبيق الأمر الواقع وإدارة هذا الأمر الواقع من خلال حكم الاستثناء وليس من خلال الإطار القانوني الناظم والمبادئ الدستورية.

"وهذه القرارات مرتبطة بشخص الرئيس أولا، لأنه عمليا كافة الصلاحيات التي أعطيت في قانون السلطة القضائية للرئيس بتعيين وعزل رؤساء محاكم الإدارية وتعيين رئيس مجلس القضاء وإحكام السيطرة عليه وتوسيع أدوات معاقبة القضاة الهدف منها كان توسيع الرقعة التي يقف عليها الرئيس وبالتالي هذا ما دفعنا للاعتقاد بأننا لا نتوقع منه التراجع عن هذه القرارات في هذه المرحلة" بحسب درعاوي.

وقال: الأمل يبقى معقودا على انعقاد المجلس التشريعي وأن تسقط هذه القرارات برفضها من المجلس التشريعي إذا ما عرضت عليه في أول جلسة تنعقد له، وسنستمر في خطواتنا إلى حين انعقاد المجلس القادم.

وخلال الأشهر الماضية، أصدر الرئيس محمود عباس، جملة من القرارات بقوانين، تضمنت: القرار بقانون رقم (6) لسنة 2021م، بتعديل قرار بقانون رقم (9) لسنة 2010م بشأن المصارف، والقرار بقانون رقم (7) لسنة 2021م، بتعديل قانون رقم (1) لسنة 2000م بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية وتعديلاته.

تقرير

ورقة إسرائيلية حول الانتخابات الفلسطينية والموقف الإسرائيلي

الحدث - محمد بدر

نشر معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي ورقة تقدير موقف عن إمكانية تحقيق المصالحة بين حركتي حماس وفتح في ضوء توجه الحركتين لإجراء الانتخابات التشريعية ونيتهما المعلنة لتشكيل حكومة وحدة وطنية بعد فرز النتائج أيا كانت طبيعتها. وترى الورقة أن القضية الفلسطينية فقدت منذ فترة طويلة مكانتها المركزية في الأجندة السياسية الإسرائيلية، وأن الاهتمام ينشط في فترات معينة، كما حدث في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2019 إذ وقع تصعيد بين حركة الجهاد الإسلامي و"إسرائيل" ولم تتدخل حركة حماس في حينها، أو محاولات عزل يحيى السنوار عن قيادة حماس في قطاع غزة، في حين أن إعلان الرئيس محمود عباس في يناير/كانون الثاني 2021 عن نيته إجراء انتخابات عامة للمؤسسات الفلسطينية - الرئاسة والمجلس الوطني والمجلس التشريعي - لا يثير اهتمام "إسرائيل"، ليس فقط بسبب انتخابات الكنيست الإسرائيلية، وإنما بسبب الخلاف المستمر والآخذ بالتعمق بين المستوى السياسي الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية.

"علاوة على ذلك، كانت هناك في الآونة الأخيرة محاولات للتقارب بين حركتي فتح وحماس، الحركتان اللتان تمثلان قطبي النظام الفلسطيني المنقسم، وهذه محاولة في سياق محاولات سابقة انتهت بالفشل. لكن هذه المرة تأتي هذه المحاولة في ضوء الظروف السياسية التي تغيرت بعد "صفقة القرن" التي أعلن الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، وتوقيع اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل ودول الخليج، والتي ألغت إمكانية ضم أراض في الضفة الغربية بالوقت الحالي بموجب خطة الضم، وأيضا أزمة كورونا والانكماش الاقتصادي الحاد في الأراضي الفلسطينية. والتراجع الملحوظ في المكانة الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية مقابل قضايا أكثر إلحاحا".

وتزعم الورقة الإسرائيلية "أن جزءا من الدوافع نحو المصالحة بين فتح وحماس هو الحروب التي وقعت على قطاع غزة والتي سببت دمارا كبيرا، والحصار المفروض عليه، وذلك في ضوء سيطرة حركة حماس منذ عام 2007، وهو ما سبب حالة من السخط والتذمر لدى المواطنين الذي يعانون من نقص الموارد وسوء الإدارة الحكومية، خاصة وأن "إسرائيل" تسعى لتكريس صورة وردية لنموذج الضفة الغربية في أذهان الغزيين، مفادها أن التنسيق الأمني بين السلطة و"إسرائيل" هو السبب في حالة "الازدهار" التي تعيشها الضفة وأنه من غير الممكن أن ينتقل نموذج غزة إلى الضفة. كما أن حركة حماس تحاول تحديث غاياتها وأهدافها بصورة أكثر براغماتية مع الحفاظ على طابعها المقاوم. ومن هنا، واستناداً إلى تقدير موقف لدى فتح أو حماس أن فصيلا واحدا لن يستطيع إدارة القضية الفلسطينية بمفرده، وللخروج من المأزق الذي تعانيه القضية تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن المصالحة الوطنية يجب أن تكون. وهكذا، ومع قرب نهاية ولاية الرئيس ترامب، اجتمعت جميع الفصائل الفلسطينية، لأول مرة في مبادرة فلسطينية مستقلة، اتفقت خلالها على العمل على تعزيز الوحدة فيما بينها. وهذه المرة يجري حوار محترم بين الحركتين دون اتهامات وإدانات وتحميل مسؤولية متبادلة كما في الماضي. ويؤثر هذا السلوك من قبل فتح وحماس أيضًا على الفصائل الفلسطينية الأخرى التي تتعاون مع الطرفين وتأمل بإحراز تقدم نحو المصالحة الوطنية".

وتابعت الورقة الصادرة عن معهد دراسات الأمن القومي: "عندما امتثلت حماس لمطلب الرئيس محمود عباس بالتنازل عن مطلب إجراء انتخابات للمؤسسات الفلسطينية الثلاث في وقت واحد، لم يكن أمامه خيار سوى نشر أمر الانتخابات،

بنك فلسطين
BANK OF PALESTINE
تأسس عام 1960 Established in

جهزوا حالكم لنحتفل سوا
ونوفر ونربح مع بنك فلسطين

60 ألف دولار شهرياً
9 آلآف دولار اسبوعياً
1 ألف دولار يومياً

ولأنكم عيلتنا
ربع مليون دولار
كل 6 شهور

ميزات الحملة

السحب على الجوائز المميزة التالية:

- سحب يومي على جائزة قيمتها 1,000دولار
- سحب أسبوعي على جائزة بقيمة 9,000 دولار
- سحب شهري على جائزة بقيمة 60,000 دولار
- السحب على جائزتين كبريين قيمة كل منها 250,000 دولار نهاية العام

- يشارك بالسحب جميع المدخرين في حسابات التوفير بشكل تلقائي بمجرد وجود حساب توفير بالبنك بمبلغ 200 دولار، أو ما يعادلها بالعملات الأخرى.
- يشارك بالسحب حسابات التوفير، وحسابات "توفير براعم" وحسابات الإدخار الشهري "أنا وشطارتي"
- كل 200 دولار أو ما يعادلها بالعملات الأخرى لها فرصة بالدخول على السحب.
- كلما زاد مبلغ الادخار زادت الفرصة بالفوز.
- تشمل الحملة المدخرين الحاليين والجدد.
- يشارك بالسحب جميع أفراد العائلة المدخرين في بنك فلسطين وبجميع الأعمار.
- امكانية الحصول على بطاقة ائتمان أو بطاقة التقسيط المريح (EasyLife) بضمان مبلغ حساب التوفير.

شروط الحملة:

- أن يكون الحساب فعال بالبنك ومدخر فيه بحد أدنى 200 دولار.
- لا تخضع حسابات التوفير في البنك لأية فوائد.
- يبدأ السحب على الجوائز اليومية بقيمة 1,000دولار ابتداءً من تاريخ 2021/02/7.
- يبدأ السحب على الجوائز الأسبوعية بقيمة 9,000 دولار نهاية كل أسبوع/ كل يوم خميس ابتداءً من تاريخ 2021/02/11.
- يجري السحب على الجوائز الشهريه بقيمة 60,000 دولار للجائزة الواحدة نهاية كل شهر .
- السحب على جوائز كبرى عدد 2 بتاريخ 2021/06/30 وتاريخ 2021/12/30 قيمة كل جائزة ربع مليون دولار .
- يتم الإعلان عن الفائزين من خلال وسائل التواصل الإجتماعي والموقع الإلكتروني للبنك.
- يحصل جمع المدخرين على فرصة الدخول بالجائزة الكبرى حتى لو فازوا بالجائزة اليومية أو الأسبوعية الشهرية.

خاضع لشروط الحملة وأحكام البنك

لمزيد من المعلومات يمكنكم التواصل معنا من خلال:

1700 150 150

BOP WhatsApp
00970 593 666 666

الذي يحدد جدولاً مدته ستة أشهر للتنفيذ بدءًا من مايو/أيار 2021. حتى بين كثير من الشباب الفلسطيني، هناك أمل في المصالحة، ورغبة بالمشاركة في الحياة السياسية. وعلى الرغم من أن رواسب الماضي لا تزال باقية في الخلفية: عدم الثقة في قيادة الحركتين، والخوف من استغلال ضعف فتح المقسمة، والصراعات الدموية التي ميزت العلاقة بين هاتين الحركتين في الماضي، يمكن التنبؤ من خلال تحليل رد فعل حماس على القرارات المثيرة للجدل التي أصدرها الرئيس عباس، بما في ذلك الأهلية للترشح، أن كل شيء منسق تماما مع فتح، وحتى الصعوبات التي قد تحاول إسرائيل اختلاقها خاصة في ما يتعلق بالانتخابات في القدس الشرقية وتهديد بعض المحسوبين على حماس بخصوص الترشح، لن تردع الحركتين في المضي قدما نحو الانتخابات، وهذا يفسر ما تم تداوله إعلاميا عن رفض الرئيس عباس طلبا قدمه رئيس الشاباك الإسرائيلي نداف أرجمان خلال زيارته للمقاطعة، بضرورة تأجيل الانتخابات بسبب مخاوف إسرائيلية".

وتضيف الورقة: "تجدر الإشارة إلى أن حركة حماس، تسعى حاليًا لتكون شريكًا في الحكومة وليس لقيادتها، وترى الحركة أن ثمن التنازلات التي يتعين عليها دفعه للمشاركة في حكومة مشتركة سيكون أقل، مما سيتضمن الامتثال لشروط الرباعية التي قدمت إليها بعد فوزها في انتخابات 2006. وقد يمهد هذا الطريق أيضًا لانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، المقرر إجراؤها في سبتمبر/أيلول 2021، ولانضمام حماس والجهاد الإسلامي إلى منظمة التحرير الفلسطينية. وحتى اللحظة، تمتنع الحكومة الإسرائيلية عن التعامل بشكل مكثف مع موضوع الانتخابات المقبلة لمؤسسات السلطة الفلسطينية. في الوقت نفسه، أفادت الصحافة الفلسطينية مؤخرًا عن اقتحامات واعتقالات قامت بها قوات الجيش الإسرائيلي لنشطاء حماس وشخصيات معارضة في أراضي السلطة الفلسطينية، لتحذيرهم من المشاركة في الانتخابات. قد تجعل هذه الاعتقالات من الصعب إجراء الانتخابات، لكنها قد تؤدي في الواقع إلى تسريع عملية التقارب بين الحركتين. كما أن إدارة الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن لم تقدم بعد موقفًا بشأن هذه القضية (الانتخابات) ولم تتخذ أي خطوات قد تشير إلى تغيير في موقفها فيما يتعلق بالسلوك الذي كانت تقوده إدارة ترامب بشأن القضية الإسرائيلية الفلسطينية. هذا على الرغم من حقيقة أنه عشية وبعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية، أوضح ممثلو بايدن أنه يعتزم إعادة بناء العلاقات مع الفلسطينيين. تعكس محاولات التقارب بين الحركتين أيضًا عن وجود رؤية لدى الرئيس عباس مفادها بأنه لا ينبغي أن يُتوقع من إدارة بايدن أن تضغط على الحكومة الإسرائيلية لاستئناف المفاوضات السياسية أو تغيير موقفها. ومن هنا جاء استنتاج أن (حماس وفتح) يجب أن تقفا في جبهة موحدة، الأمر الذي سيوقف الانجراف في مكانة القضية الفلسطينية، ويضع أيضًا قواعد اللعبة التي تقلل من عدم التكافؤ القائم بين الفلسطينيين وإسرائيل. من ناحية أخرى، أظهرت حماس مؤخرًا وحدة تنظيمية، رغم الخلافات الداخلية، ووقوفها بشكل كامل وراء يحيى السنوار، الذي أعيد انتخابه لرئاسة الحركة في قطاع غزة. وتعد هذه الوحدة ميزة كبيرة، مما يحسن من فرص حماس في الفوز في الانتخابات، كما في الانتخابات السابقة التي أجريت عام 2006، كما يعزز موقف حماس في الاقتراب من فتح وتنظيم العلاقات بين الحركتين".

وختمت الورقة بأنه "في الواقع، في ضوء الاتصالات بين الحركتين، فإن احتمالية تشكيل اتفاق بين الفصائل فيما يتعلق بشكل الحكومة المشتركة - وليس حكومة الوفاق - تتزايد أكثر مما كانت عليه في الماضي. في ظل هذه الحكومة المشتركة، إذا تم تشكيلها، من المتوقع أن تستمر السيطرة الجغرافية المنفصلة لكل جانب، فتح في الضفة الغربية وحماس في قطاع غزة، وسيكون العمل بالتنسيق والتعاون. في هذه الحالة، يجب على إسرائيل تنسيق المواقف مع الولايات المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة على الساحة الدولية والعربية، والتي لم تعطِ بعد تعبيرًا علنيًا عن موقفها بشأن هذه القضية. يجب التوضيح للرئيس عباس أنه لن يطرأ أي تغيير على موقف الرباعية تجاه حماس، ما لم تستجب الحركة للمطالب الواضحة والمعلنة، بما يشمل تغيير موقفها من المقاومة والاعتراف بإسرائيل والاتفاقيات الموقعة معها. كما أن الرئيس عباس مطالب بالتعبير عن القلق المشترك بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك دول الشرق الأوسط، من الانقسام الداخلي العميق الذي تمر به فتح، والحاجة الماسة إلى إعادة تنظيم صفوفها - حتى قبل إجراء الانتخابات. في الوقت نفسه، يجب على إسرائيل أن تشرع في عملية حوار جديدة مع الفلسطينيين، وهو أمر مرغوب فيه للتنسيق الأمريكي والدولي والعربي، الذي سيتعامل مع إعادة العلاقات وبناء الثقة والاتفاق على مخطط لتجديد الحوار السياسي. علاوة على ذلك، من الصواب أيضًا التحضير لواقع قد يتوقف فيه التمايز بين الضفة الغربية وقطاع غزة عن كونه السمة الرئيسية للنظام الفلسطيني، وهو ما سيؤسس إلى تنسيق الاحتجاجات والمواجهة بين رام الله وغزة على طول الحدود مع إسرائيل وعلى الساحة الدولية. في هذه المرحلة، من السابق لأوانه تحديد ما إذا كانت عملية التقارب بين فتح وحماس تعكس تحركات تكتيكية من جانب الحركتين، ولكن تغير ميزان القوى لصالح حماس يعني تغييرا تاريخيا ذي أهمية استراتيجية لإسرائيل، وهو ما يحتم عليها الدفاع عن المصالح الأمنية الإسرائيلية، مع مطالبة المجتمع الدولي بالالتزام بالمعايير الموضوعة للتفاوض مع حماس".

يونيبال UNIPAL
Pringles
متفجر بالنكهات
Pringles
Original

تقرير

مخطط جديد للتطهير العرقي في القدس... حي البستان آخر الشواهد

في حي البستان في مدينة القدس المحتلة، نضال فلسطيني يومي للدفاع عن حق الوجود والبقاء في هذه المنطقة المهددة بالهدم بين ليلة وضحاها، نضال استمر لأكثر من عشرة أعوام، بهدف مواجهة الهجمة الاستيطانية الشرسة على الحي، وعلى الوجود الفلسطيني في القدس، الذي تسعى مخططات الاحتلال وسلطاته إلى دحضه والتقليل منه، تماشيا مع أهدافه التهويدية الواضحة.

الحدث - سوار عبد ربه

وفي الوقت الذي يرفع فيه أهالي الحي صوتهم، عسى أن يلقى صدى واستجابة دولية، ويقيمون خيام الاعتصام، ويؤدون صلوات جماعية في الحي، ويمشون في الإجراءات المطلوبة منهم إلزاميا للحفاظ على وجودهم، باتفاق مع بلدية الاحتلال، تعمل الأخيرة على التنصل والهروب من الاتفاقات التي تحفظ للمقدسيين حق بقائهم في أرضهم، وتزيد توغلا واستيطانا وتضييقا في القدس.

منذ أعوام قالت جمعية "عير عاميم" في تقرير لها إن بلدية الاحتلال تعمل على إعداد خطة لهدم حي البستان الذي يعد جزءا من حي سلوان في القدس المحتلة وتحويله إلى حديقة أثرية، وأكدت الجمعية أن الحي سيخصص للبناء اليهودي فقط.

وقالت الجمعية: "إن سلطات الاحتلال قامت بنقل ملكية 14 عقارا في سلوان تبلغ مساحتها الإجمالية 28 دونما إلى جهات يهودية دون الحصول على موافقة المستشار القانوني للحكومة".

حول هذا يوضح عضو لجنة الدفاع عن أراضي سلوان فخري أبو ذياب: "الجمعية والبلدية أعطت أوامر بهدم كل البستان وتحويله إلى حديقة توراتية ضمن الحدائق في محيط البلدة القديمة لمحصارتها والمسجد الأقصى بهذا السوار من الحدائق، مدعيين أنه هذا الموقع يمثل إرثا تاريخيا وحضاريا للشعب اليهودي ولذلك هناك 100 منزل مبنية على هذه المنطقة بعضها قبل عام 1948 وبعدها بعد عام 1967".

ويعتبر حي البستان من الأحياء الملاصقة للمسجد الأقصى والبلدة القديمة من الناحية الجنوبية، ويعيش فيه 1150 نسمة، كما يعد قلب سلوان ويمتد على حوالي 70 دونما.

يقول أبو ذياب في لقاء مع صحيفة الحدث إنه بعد إعطاء هذه الأوامر للمنازل بدأ التحرك الجماهيري، والسير نحو مسار قضائي وضغط من المجتمع الدولي والإعلام، حتى توصل الأمر إلى تجميد الهدم لفترة ما على أساس أن يقوم السكان بعمل ترخيص 5% من المنازل وعمل خرائط هيكلية بديلة يراعى فيها أن يكون جزء من البستان حدائق".

ويؤكد عضو لجنة الدفاع عن أراضي سلوان: "هذا العمل استغرق وقتا وجهدا كبيرين، وتم عمل أكثر من مخطط هيكلي وخرائط للموقع.

ورفضت بلدية الاحتلال بعضها في البداية فيما عملت على تصليح وتحسين البعض الآخر، على المهندسين والبلدية، التابعين للمؤسسة الإسرائيلية وهذه الإجراءات كلفت نصف مليون دولار ومن حوالي عام 2011 حتى العام الحالي، بحسب أبو ذياب.

وأشار أبو ذياب إلى أن البلدية اشترطت شروطا كبيرة، لكن أهل حي البستان نتيجة دعم مهني من المحامين والمهندسين استطاعوا أو يلبوها جميعا.

وفي بداية العام الحالي تنصلت البلدية من كل الاتفاقيات والضغوطات الدولية والجماهيرية لظروف معلومة، وأيضا نتيجة تراخي الدعم العربي للقدس والقضية الفلسطينية بشكل عام، وفقا لعضو لجنة الدفاع عن أراضي سلوان.

وحينها أوقفت المحاكم تجميد أوامر الهدم، حيث قال أبو ذياب وهو أحد سكان الحي: "إنهم أصبحوا دون غطاء قانوني أي تستطيع الجرافات هدم الحي، بمعدل منزل أو اثنين أو جميع المنازل دفعة واحدة حسب الإمكانيات اللوجستية للبلدية والاحتلال".

وبدأت قضية حي البستان تظهر للعلن عام 2005 حيث ظهرت مخططات لهدم الحي بأكمله إلا أنها لم تنفذ، وفي حينها ورغم الاتفاق، هدم الاحتلال منزلين أولهما منزل عائلة أبو اسنينة.

وصدر أول قرار وأمر هدم للحي بعد أن وقع عليه مدير مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلي آنذاك شارون عام 2005.

وبات الحي اليوم الذي تشكل نسبة الأطفال فيه 63% اليوم، معرضا لنكبة جديدة وطرد وتهجير، رغم مخالفة هذه الإجراءات للقانون الدولي، لكن الاحتلال يصر على فرض وقائع جديدة على القدس وإحلال المستوطنين.

ويوضح أبو ذياب أن الاحتلال يعمل على ترسيخ وجوده وتصفية الوجود الفلسطيني في القدس، ولذلك يجري هجمة على حي الشيخ جراح وعلى بطن الهوى وحي البستان والكثير من الأحياء المقدسية، لأن الاحتلال يريد تغيير الخارطة في المدينة المقدسة، كي تلبي طموحات وحلم الإسرائيليين في هذه الأحياء المحيطة بالبلدة القديمة وخاصة ما يسمى في "الحوض المقدس" الذي يمتد من الشيخ جراح حتى نهاية سلوان وبداية جبل المكبر.

صمود وتحد لكن ماذا لو هُدم الحي؟

في هذا الجانب يشير أبو ذياب إلى أن حي البستان صمد في وجه الهدم، حيث أقام الأهالي خيمة اعتصام بالإضافة إلى الضغوط الجماهيرية والدولية التي أدت إلى تجميد قرار الهدم.

لكن إذا هدم البستان ستهدم الكثير من الأحياء وسيصبح هؤلاء الناس مشردين ولاجئين في مدينتهم ما يؤدي إلى عواقب اجتماعية وأضرار نفسية على العائلات وفقا لابن الحي أبو ذياب.

وهدم المنازل سيؤدي إلى هدم العائلات ومستقبلها وحياتها، ولذلك ستكون له أضرار فادحة على المجتمع

المقدسي، وتحديدا على أهالي حي البستان الذين سيصبحون بلا مأوى وفي العراء وسيؤدي هذا الأمر إلى ردات فعل ربما تكون غير طبيعية نتيجة الاضطهاد والظلم الذي يراه المقدسي في أرضه.

باقون حتى ولو في العراء

يشير أبو ذياب إلى أن الإجراءات التي قام بها أهالي الحي كانت بهدف بقائهم في منازلهم، وإبعاد شبح الهدم عنهم. مؤكدا أن العائلات تعيش حالة خوف وتوتر شديدين من الهدم، لكنها لا تفكر بالخروج أبدا، حتى لو هدمت المنازل".

وكانت بلدية الاحتلال قد عرضت في وقت سابق على العائلات أن يعطوا أراض بديلة في منطقة بيت حنينا وأن يتم السماح لهم بالبناء في تلك المنطقة، لكن العائلات لم تقبل بذلك، لأنها بالأساس ترفض مبدأ الترحيل والتهجير، فهذه أرضنا وحقنا وما يقوله الاحتلال مخالف للقانون الدولي.

وضمن مساعي الاحتلال المستمرة في تهويد القدس وإحلال المستوطنين، تتعمد سلطاته بألا تعطي التراخيص للمقدسيين، رغم أنها تسمح للمستوطنين بالبناء حتى دون تراخيص.

وفيما يتعلق بموضوع التضامن مع قضية حي البستان وأهله، يرى أبو ذياب أنه عندما أثير موضوع الحي وجدنا تضامنا محليا دوليا، وأقمنا صلاة الجمعة في الحي ورغم وجود جائحة كورونا التي تعيق الحركة، ورغم اشتداد الهجمة على كل أحياء القدس لتشتيت التضامن وصرف الناس عن موقع معين.

وتلقى أهالي الحي دعما ورسائل وكتابات وتضامنا وزيارات من أهالي القدس، بالإضافة إلى التضامن الدولي والوفود من الأمم المتحدة والقناصل والسفراء.

ويؤكد أبو ذياب أن أهل البستان يعتمدون على أنفسهم بالدرجة الأولى، فهم مجتمعون على رأي واحد، وإن لم يستطيعوا إلغاء قرارات الاحتلال القاضية بالهدم سيحاولون على الأقل تقليل أضرارها.

ويتبع الاحتلال في حي البستان سياسة الهدم الجماعي، إلى جانب الهدم الفردي الموجود بشكل شبه يومي في أحياء القدس والذي وصل بعضها إلى الهدم الذاتي.

ويخشى سكان الحي من خطوة صهيونية غير مسبوقة حسب وصفهم، بالإقدام على الهدم الجماعي، وهي سابقة خطيرة في تاريخ القدس، والقيام بترحيل أحياء بأكملها بهدف تفريغ المدينة من سكانها الأصليين.

وفي هذا الشأن يقول مدير مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية زياد الحموري إن الهدم الجماعي والتهديد فيه ليس سياسية جديدة ينتهجها الاحتلال، فقبل حوالي عامين تم هدم حوالي 87 بيتا في منطقة صور باهر في يوم واحد، وفي قلنديا أيضا هُدم حوالي 30 بيتا دفعة واحدة.

ويؤكد حموري أن سياسة الهدم بشكل عام موجودة في كل أحياء القدس، حيث يوجد حوالي 24 ألف أمر هدم، بقرارات من المحاكم الإسرائيلية، والتي يتخوف المقدسيون من تنفيذها.

ويرى حموري أن الاحتلال يستخدم سياسات الهدم والإخلاء وغيرها، من أجل حسم الموضوع الديموغرافي في القدس، وتبعات هذه السياسات ستكون التشريد، إذا أن الاحتلال يسعى لفرض وجود أقلية فلسطينية في القدس، ولذلك يدعون أننا كفلسطينيين نبني دون تراخيص وبشكل غير قانوني.

لكن بحسب حموري ليس من المنطق أن يجتمع 20 ألف (مجرم) بمفهومهم، وأن يتفقوا على البناء بشكل مخالف للقانون إلا لأنهم مضطرين لذلك بهدف البقاء في أرضهم، ومن الأساس قرارت الاحتلال مخالفة للقوانين الدولية وهي قرارات تعسفية.

ويعتقد حموري أنه لم يتبق من عملية التهويد التهويد إلا القليل، تحت مسميات مختلفة مثل تغيير المعالم وإنشاء الحدائق التلمودية وغيرها وهي قضايا ستصبغ شيئا لا يمت لتاريخنا وتراثنا وعاداتنا في القدس.

ويصف حموري حال المقدسيين كأنهم في جزر فلسطينية محاطة بالاستيطان، والمؤسسات الإسرائيلية، حتى أنه بات من الصعب أن تتصل المناطق الفلسطينية مع بعضها البعض، بسبب قواطع المؤسسات الإسرائيلية، التي تمنع التواصل.

ويشير حموري إلى أن المستقبل في القدس معتم ويحتاج إلى تدخل دولي حقيقي، مؤكدا أنه لا يعول عليه كثيرا، والتعويل يكون على الناس وعلى المقدسيين أنفسهم فهم يدافعون بأسنانهم عن وجودهم.

ثقافة

التجلّيات المعنويّة والإيقاعيّة لاسم فاطمة

فراس حج محمد

اشتُهر اسم فاطمة في الشعر كثيراً منذ قال امرؤ القيس «أفاطمُ مهلاً بعض هذا التدلّل»، ولعلّ امرأ القيس من أقدم الشعراء الذين ذكروا هذا الاسم في الشعر. ويمتاز الاسم بميّزات تمنحه الكثير من الشعريّة من ناحيتي المعنى والمبنى؛ فعلى سبيل المعنى يحمل الاسم معنىً إنسانيّاً عميقاً إذ يشير إلى الأمومة، والفاطمة هي التي تفطم ولدها عن الرضاعة؛ أيْ تقطعه عنها، كما جاء في المعجم الوسيط، بمعنى أنّها تؤهّله ليكون حرّاً مستقلّاً، كما أنّه يشير إلى علاقة أخرى في تطوّر مراحل الأمومة التي لا تقتصر على الرضاعة فقط مع أهمّيّة ذلك بلا شكّ، فثمّة متطلّبات أخرى للأمومة بعد الرضاعة ستقوم بها الأمّ الفاطمة، بحبّ ورغبة وحرص. كما أنّ المرأة الفاطمة هي امرأة شابّة، فكلّ امرأة يدرّ صدرها الحليب هي امرأة ناضجة بيولوجيّاً وشابّة، تفيض حيويّة وحياةً، وهذا يُكْسب المرأة الفاطمة التي كانت مرضعة سمات أنثوية في شكل الثديين وجمالهما والمحافظة على اشتداد لحمها بمعنى أنّه سيكون لها نهدان ممتعان فيهما كلّ ما يدعو للشهوة، لما سيصبح عليه ذانك النهدان من الاكتمال، عدا أنّ ذكر اسم «فاطمة» يستدعى في اللاوعي صورة ذينك «النهدين»؛ العضوين المشهورين اللذين لم يفلتا من فم رجل أو أصابعه، ولم يسلم من سطوتهما أيضاً رجلٌ ما؛ سواء أكان شاعراً أم لم يكن، فالاسم مرتبط ارتباطاً معنويّاً كبيراً بهما، وبوظيفتهما الحيويّة، للطفل وللرجل على حدّ سواء، وهذا ما حاولت إضاءته في مقالة سابقة «أجمل ما في المرأة ثدياها».

أمّا من ناحية المبنى فالاسم موسيقيّ بكلّ حالاته وتشكّلاته الصرفيّة المشتقّة منه أو المنبثقة عنه، ويحمل في بنيته اللغويّة إيقاعاً موسيقيّاً خارجيّاً وداخليّاً يعطي الأذن راحة عند سماعه ويعطي المنادي به راحة عند ترداده، وربّما من أجل هذه الموسيقى الظاهرة فيه، كثر عند الشعراء توظيفه رمزاً لكل امرأة محبوبة، كما هو الحال مع اسم «ليلى»، هذا الاسم المنافس بشدّة في حضوره لاسم فاطمة في المناطق الشعريّة والشاعريّة في قصائد الشعراء العرب. والاسم «فاطمة» من ناحية صرفيّة صيغ على وزن اسم الفاعل من الفعل الثلاثي (فطم)، لكنّه، أي الاسم، يكتسب معنى «الصفة المشبهة» في دلالته وحالتهَ الواقعيّة، ويجمع على شاكلتين: فاطمات أو فواطم.

يتكوّن الاسم في بنيته اللغويّة من مجموعة أصوات تمنحه انسياباً خاصّاً، فالفاء صوت أسنانيّ شفويّ احتكاكيّ مهموس، متبوع بحركة طويلة (الألف)، والطاء صوت انفجاريّ مهموس مفخّم، والميم حرف شفويّ مجهور، والتاء في آخره انفجاريّ مهموس عند الوصل، تتحوّل عند الوقف إلى هاء، وهي صوت احتكاكيّ مهموس، وكلّ تلك الأصوات بهذا التصنيف الفيزيائيّ هي أصوات مرقّقة عدا صوت الطاء، كلّ ذلك يمنح الاسم موسيقىً منوّعة بين الهمس والجهر والاحتكاكيّة والانفجاريّة والترقيق والتفخيم، فقد اجتمعت في الاسم المميّزات الصوتيّة الأصليّة الموجودة في أصوات اللغة العربيّة، بالإضافة إلى الأصوات الصائتة بنوعيها (الحركات الطويلة والقصيرة).

لقد شكّلت تلك الأصوات بنية صرفيّة تتقاطع مع البنية العروضيّة «التفعيلة»، فصارتا صيغة واحدة، فالوزن العروضيّ للاسم هو (فا/ ع/ لَ /تُ) في حال العلَمية و(فا/ عِ/ لَ /تُنْ) في حالة الصفَة أو صرف الاسم (تنوينه) للضرورة، وهذه التركيبة الإيقاعيّة في الاسم على هاتين الشاكلتين تستوعبهما بحور شعريّة كثيرة، ففي الحالة الثانية (ــ ب ب ـ) تتحوّل التاء الأخيرة وتندمج صوتيّاً في بنية الاسم الثاني التالي له مباشرة، إذ لا يكون الاسم هكذا (ــ ب ب ب // فا/ طِ/ مَ/ ـةُ// فاعِلَتُ) إلّا في حالات قليلة من بحر الرجز، وربّما جاء قافية ساكنة فيصبح عروضيّاً على هذا النحو: (ــ ب ــ//فا/ط/مَهْ//فاعلنْ)، ومن مجيئه في الشعر كاملاً «حشواً» قول نزار قبّاني:

يا فاطمةً ساحة الكونكورد
يا فاطمة الفاطمات
أيّها السيف المرصّع بأجمل الآياتْ

وعلى الرغم من عدم انتظام البحر في هذه القصيدة إلّا أنّ إيقاع الجمل واضح، وقد جاء الاسم (فاطمة) في السطر الأوّل كما بيّنته آنفاً في الحالة الأولى (ـ ب ب ب//فا/ط/مَ/ـةَ)، وانكسر توالي المقاطع القصيرة في الاسم نفسه في السطر الثاني؛ لأنّه أضيف إلى ما هو معرّف بأل (فاطمة الفاطماتِ)، فاندمج المقطع القصير وذاب مع أل التعريف ليصبح مقطعا طويلا في (فاطمة الـ/ ــ ب ب ــ// فا/ ط/ مَ تُلْ).

ولا يتوانى نزار قبّاني في هذا النصّ عن أن يستفيد من إيقاع هذا الاسم، فيوظّفه مفرداً ومجموعاً جمع مؤنّث سالماً كما في المقطع السابق، وكرّر الاسم في بداية مقطعين، وهما الرابع والعاشر، ففي المقطع العاشر يترك السطر للاسم ليمنحه إيقاعاً منفرداً، موقوفاً عليه مع إمكانيّة إطالة النفس عند القراءة بفعل الهاء المهموسة الاحتكاكيّة، وكما بيّنتُ أعلاه في إحدى حالات الاسم، تحمل تاؤه علامة السكون، ليتحوّل إيقاعيّاً ووزنيّاً إلى (فا/ ط/ مَهْ ــ ب ــ) وتترجم في لغة العروض العربيّ إلى (فاعِلنْ):

يا فاطمةُ...
يا ذات الشفتين المعطرتين بحَبّ الهال والقدمين المرسومتين بالأكواريل

هذه الحالة الكاملة من حضور الاسم عند الشاعر نزار قبّاني، وجدت عند الشعراء العرب، قديماً وحديثاً، وذكرها الشاعر الأموي جرير بقوله:

ألا حيِّ الديار بسعدَ إنّي
أحبّ لحبّ فاطمةَ الديارا

فقد جاء الاسم في سياق البحر الوافر، كما أنّه قد يأتي بسياق البحر الطويل أو البحر الرمل أو الكامل أو الخفيف، أو غيرها.

أمّا الحالة الثانية من حضور الاسم في الشعر، حضوره منادىً مرخّماً؛ أيْ محذوف الحرف الأخير، فيصبح الاسم فاطمُ أو فاطمَ كما فعل المرقّش الأصغر، وكان اسم حبيبته فاطمة، فجعله مرخّماً مع ألف الإطلاق في البيت الأوّل من قصيدة مميّة له، يبدؤها بقوله:

ألا يا اسلمي لا صُرْم لي اليوم فاطِما
ولا أبدا ما دام وصلك دائما

ففي هذا البيت يوظّف الشاعر الاسم في بداية القصيدة، جاعلاً الاسم قافية لصدر البيت الأول، محقّقاً ما عرف بالتصريع الذي كان يلجأ إليه الشعراء في بداية القصيدة ليُنبِئوا عن قافيتها، وبذلك يكون المرقّش قد استفاد من إيقاع الاسم مرّتين، مرّة بحضوره في بنيته الصرفيّة الإيقاعيّة، ومرة أخرى بجعله مصرّعاً، وفي الحالتين جعله ركناً أساسيّاً في القصيدة؛ فبنى القافية عليه، فلم يجعله عروضاً في البيت الأوّل، وضرباً في بيت آخر وحسب، بل عاد ووظّف الاسم مرّة أخرى في تفعيلة عروض البيت السادس عشر في قوله:

ألا يا اسلمي بالكوكب الطلق فاطما
وإن لم يكن صرف النوى متلائما

وإنْ رأى شارح الديوان أنّ «فاطما» في البيت الأوّل ترخيماً والألف للإطلاق من أجل القافية، فلا يبدو أنّ هذا التعليل يسعفه هنا، لأنّ البيت ليس موضع تصريع كالبيت الأوّل، وقد سكت عنه ولم يعلّله، فهل اكتفى بالتعليل الأوّل؟ في ظنّي لجأ الشاعر إلى ممكن لغويّ آخر، يتيح له قلب التاء، وهي حرف زائد للتأنيث فيحلّ محلّها الألف، فالألف أيضاً زائدة والتاء زائدة، وكلاهما يكونان علامة للتأنيث، عدا أنّه لا التباس في كون الاسم يدل دلالة قاطعة على تلك المرأة التي تحدث عنها سابقاً، ولعلّ الشاعر أجراه على أحد مذاهب العرب في التعامل مع تركيب يا «أبتاه»، و«يا بن أمّ»، فللغويّين والنحاة قول كثير ومتشعّب في هذه المسألة.

ويُتبع الشاعر هذا البيت ببيتين آخرين يذكر فيهما اللفظ «فاطما»، وهما البيتان السابع عشر والثامن عشر:

ألا يا اسلمي ثم اعلمي أنّ حاجتي
إليك، فَرُدِّي من نوالك فاطما
أفاطمُ لو انَّ النساء بِبلدة
وأنت بأخرى لا تَبَعْتُك هائما

وبهذا يكون الشاعر قد وظّف الاسم ثلاث مرّات متتابعة في ثلاثة أبيات، وفي هذا أيضا تأكيد لحضور الاسم معنويّاً وإيقاعيّاً والاستفادة من كلّ تلك الممكنات اللغويّة التي تجعله حاضراً، ففي البيت السابع عشر جاء اللفظ «فاطما» قافية، ونقله من العلَمية على المرأة المحبوبة إلى الوصف «فاطماً»، مشيراً إلى حاجته لها، ومدى تلك العلاقة التي تربطه بها، وكأنّه هو المفطوم الراجي نوال مَن فطمته. ثم يستخدم الاسم «فاطمُ» مرخّماً، في البيت الآتي، وكلّ ذلك جاء في بنية البحر الطويل.

ربّما أشار اسم فاطمة رمزيّاً في الشعر إلى مرحلة من مراحل الحبّ، تلك المرحلة التي يبتعد فيها المحبّان، فتوظيف هذا الاسم رمزيّاً يشير إلى حالة المرأة الهاجرة، لتفطم المحبّ عن طقوس الوصال وتبعده عنها مجازاً وحقيقةً، كأنّها تفطمه كما يُفطم الطفل، فتقطعه، وهذا هو أصل المعنى اللغويّ للاسم. لعلّ هذا المعنى هو ما يجعل للاسم حضوراً عند الشعراء الذين يعانون من الهجر وناره، تلك المعاناة التي تحدّث عنها امرؤ القيس، فكتب بألم العاشق الموجوع:

أفاطِمُ مهلاً بعض هذا التدلُّل
وإنْ كنت قد أزمعت صرمي فأجملي

وقد أشار المرقّش أيضاً في قصيدته السابقة التي أشرت إليها إلى القطيعة، مستخدماً اللفظ نفسه «الصرْم»، على الرغم من أنّ المرقّش لا يستسلم استسلام امرئ القيس، لهذه القطيعة، لذلك فهو مستعدّ أن يلحق بها ويترك كلّ النساء:

أفاطمُ لو انَّ النساء ببلدةٍ

يونيبال UNIPAL

حان وقت
اللمعان

اختر نكهتك المفضلة

أي علبتين
ب ١٥ شيكل
فقط بدل ٢٠؟

Orbit

فاطمة

وأنت بأخرى لاتَّبَعْتُك هائما
وللشاعر المثقّب العبدي أبيات في القطيعة بينه وبين فاطمته، يبدو فيها مختلفاً عن صاحبيه؛ المرقّش وامرئ القيس، يطالب حبيبته أن تمتّعه، أي تودّعه وتسلّم عليه قبل أن تبين وتبتعد، وأن تفي بوعدها في ذلك، يقول:

أَفاطِمُ قَبلَ بَينِك مَتِّعيني
وَمَنعُكِ ما سَأَلتُكِ أَن تَبيني
فَلا تَعَدي مَواعِدَ كاذِباتٍ
تَمُرُّ بِهَا رِياحُ الصيفِ دوني
فَإِنّي لَو تُخالِفُني شِمالي
خِلافَكِ ما وَصَلتُ بِها يَميني
إِذاً لَقَطَعتُها وَلَقُلتُ بيني
كَذَلِكَ أَجتَوي مَن يَجتَويني

ربّما بدا الشاعر كما يظهر في البيت الأخير غير مبالٍ، يجازي القطيعة بمثلها، فهو يجتوي من يجتويه، ويفارق من يفارقه، وهذه صورة من صور العشاق غير مألوفة في الشعر العربي عموماً، فثمّة فرق بين قطيعتين؛ قطيعة فاطمة للمرقّش، وقطيعة فاطمة للمثقّب العبدي، واختلاف كبير في موقف كلا الشاعرين من هذه القطيعة.

ولم يقتصر حضور الاسم «فاطمة» على الشعر العربي القديم والحديث، بل يلمح المرء ورود هذا الاسم في الكتب النحويّة والصرفيّة واللغويّة قديماً وحديثاً، المنهجيّة وغير المنهجيّة، فإذا ما احتاج المؤلّفون لمثال مؤنث أوردوا الاسم «فاطمة» بجانب أسماء أخرى من مثل زينب وهند ودعد، ويتمثّل به المعلّمون كثيراً خلال الشرح، وقد لاحظت ذلك خلال عملي مشرفاً تربويّاً للغة العربيّة.

إضافة إلى ذلك حضور هذا الاسم في معرض الحديث عن أزمات الجاليات المسلمة في الدول الغربية، إذ يبدو الاسم «فاطمة» عَلَماً على المرأة المسلمة، كما أنّ «محمّداً» علماً على الاسم المسلم المذكّر، إذ يكفي أن تكون المرأة حاملة لهذا الاسم ليدخلها المجتمع- وربّما القانون أيضاً- في دائرة الشكّ والتمييز الدينيّ، فالاسم أصبح مؤشّراً دينيّاً وثقافيّاً أيضاً.

كما أنّ للاسم حضوراً في الأمثال الشعبيّة الفلسطينيّة من مثل: «لا فاطمة ولا محمّد»، للدلالة على عدم انشغال المرء بأي شاغل، وكذلك «دَوِّرْ عَ فْطِيمه في سوق الغزّالات» أو كما هو باللهجة العراقيّة «من يعرف فطيمه بسوك الغزل»، للدلالة على صعوبة البحث عن شيء ما في ظرف مكتظّ ومزدحم، أو ما شاكل.

وليس فقط الأمثال الشعبيّة، وإنّما أيضاً في الروايات والمسلسلات التلفزيونيّة والأفلام السينمائيّة والأغاني، فقد ورد اسم «فطّوم»، وهو اسم التحبّب «الشعبي» لفاطمة، في أغنية دريد لحام المشهورة التي يقول فيها:

فطّوم فطّوم فطّومة خبّيني ببيت المونة
لمّا بكرة بيجي البرد ما لك غيري كانوني

ولم تخرج الأغنية عن مضمون ما ذكره الشعراء العرب، فقد عبّر غوار الذي جسّد شخصيّته دريد لحام عن المعاناة في الحبّ، لكن مع تغيير جوهريٍّ في دور فطّوم العصريّة، ففطّوم المقصودة هنا كانت تحبّ حسني البرزان، وغوّار يحبّها، وهي لا تحبّه، وحسني لم يكن يلتفت إلى فطّوم أو يبادلها الغرام بمثله. ثمّة إذاً معاناة في الحبّ عند كلّ الأطراف، بمن فيهم فطّوم نفسها التي لم تكن كعاشقات الشعراء صارمة وقالية، متعالية ومترفّعة، بل كانت عاشقة وتجري وراء عاشقها المثقّف والأستاذ، طالبة ومطلوبة معاً. وغير مسلسل «صحّ النوم» الذي وردت أغنية فطّوم فيه، هناك مسلسل «ليلة القبض على فاطمة»، مسلسل مصريّ، جسّدت دور فاطمة فيه الفنّانة المصريّة فردوس عبد الحميد، والمسلسل التركي «فاطمة»، وجسّدت دور فاطمة فيه الفنّانة التركيّة بيرين سات، ومأخوذ عن رواية تركية بعنوان «ما ذنب فاطمة جول؟».

ومن الضروري الإشارة أيضاً إلى بعض الروايات والقصص والكتب التي ورد اسم «فاطمة» في عناوينها كرواية «مرسى فاطمة» للكاتب الأريتيري حجي جابر، ورواية «إلّا فاطمة» لأنيس منصور، والقصة القصيرة بعنوان «فاطمة» التي كتبها سيف سيفو، وتصور كفاح الشاب فراس من أجل حبيبته فاطمة، وكتاب الدكتور علي شريعتي الذي خصّصه للحديث عن فاطمة الزهراء- رضي الله عنها- بعنوان «فاطمة هي فاطمة»، وغيرها الكثير.

وكان لاسم فاطمة حضور في رسومات ناجي العلي الكاريكاتورية، فهي أمّ حنظلة، واقترن اسمه بها، فأطلق عليه «حنظلة ابن فاطمة» على غرار «عيسى ابن مريم»، ولهذا دلالته المهمّة في السياق العامّ للتاريخ الفلسطينيّ، وليس هذا محلّ بحثه على أيّ حال، وبدت فاطمة في تلك الرسومات «شخصيّة لا تهادن، رؤياها شديدة الوضوح فيما يتعلّق بالقضيّة وبطريقة حلّها»، وهي المرأة الفلسطينيّة اللاجئة «المثابرة الداعمة للمقاومة الداعية لاستمرارها التي تحضّ زوجها على النهوض وعدم الاستكانة لواقعه الأليم والمرّ»، صاحبة «الدور الريادي في قيادة المعركة، فهي التي تحمل وتلد وترفد المقاومة بالمقاتلين، وهي التي ترفض التنازل عن حقّ العودة، وتتمسك بمفتاح بيتها في فلسطين»، وبذلك تحمّلت فاطمة الفلسطينيّة عبء كلّ الأدوار التاريخيّة للمرأة، بدءاً من الحمل والولادة وانتهاء بالمقاومة والقيادة، مروراً بالتربية والعناية والتوجيه.

ومهما قيل عن الاسم وأهمّيّته ودلالته وحضوره الأدبي والفني، فإنّه، كما قالت العرب «لكل من اسمه نصيب»، بل إنّ الاسم أحياناً يمنح حامله مهابة خاصّة، فيروجُ الاسم وينتشر بين كثير من المشاهير، فقد وجدت فاطمات مشهورات كثيرات في التاريخ، عدا ما ذكرت من محبوبات الشعراء عند امرئ القيس والمرقّش والمثقّب العبدي وغيرهم الذين خلدوهنّ بأشعارهم، وكان لهنّ الفضل في ولادة تلك الأشعار، عدا هؤلاء فقد تسمّى بهذا الاسم نساء كثيرات لهنّ حضورهنّ في الثقافة العربيّة كفاطمة، رضي الله عنها، بنت محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، زوجة عليّ بن أبي طالب، كرّم الله وجهه، وأمّ الحسن والحسين، رضي الله عنهما، وصار اسمها علماً على جماعة دينية سياسية منسوبة إليها، وهم «الفاطميّون»، كما أنّ علياً نفسه تزوّج امرأة أخرى بعد وفاة فاطمة الزهراء تدعى أيضاً فاطمة أمّ البنين، وكانت أمّه تسمى فاطمة كذلك. وهناك فاطمة بنت عبد الملك، وقصّتها في كتب الأدب مشهورة مع الشاعر عمر بن أبي ربيعة، وتذكر موسوعة (الويكيبيديا) أكثر من أربعين شخصية نسائية مشهورة تسمّينَ باسم «فاطمة»، عربيّة وغير عربيّة، منهنّ الأديبة والشاعرة والسياسيّة والفنّانة والرياضيّة والمناضلة والحقوقيّة، وقد تنبّه السيّد أحمد إبراهيم صاحب كتاب «فاطمة بنت الحسين- درّة فواطم أهل البيت» إلى من تسمّين بهذا الاسم، فيورد في نهاية كتابه ثلاثة ملاحق: «الفواطم من الصحابيّات» و»الفواطم من التابعيّات» و»الفواطم من الجاهليّات».

ومع كلّ ذلك يبقى لبعض الأسماء حظّ أكثر من غيرها، وربّما لا تدري السبب الوجيه لهذه الشهرة وهذا الشيوع، فقد لا يكون المعنى أو الإيقاع هو السبب، إنّما هو حظّ ذلك الشخص الذي تصادف أن يكون اسمه هو اسمه الذي حمله دون إرادة منه في أغلب الأحيان، ليس إلّا.

جديد
حتى 0% تسرب من الجوانب*
Pampers®
الحفاضة رقم 1 بالعالم*
رقم 1 مبيعات بالعالم
Pampers baby-dry™ air channels up to 12h
يونيبال UNIPAL

إضاءات

القوائم وأصحابها
فتح ... حماس ... اليسار

بقلم: نبيل عمرو

لدينا مدة قانونية لتسليم القوائم التي تخوض الانتخابات العامة، ويبدو أن أزمات تشكيل القوائم تعكس بدقة أزمات الأوضاع الداخلية للقوى السياسية التي لها عدة عناوين أهمها الثلاثة.. فتح.. حماس.. اليسار.

أبدأ بفتح التي أزعم أنني أعرفها وأعايش مشاكلها التي صارت المكون الرئيسي والدائم لواقعها وقراراتها.

إن تأخر إنجاز قائمة فتح بصورة نهائية سببه ليس كما يقال من أجل التدقيق في اختيار الكفاءات المميزة على مستوى الوطن لكي تكون بمثابة مصالحة فعّالة بين فتح وجمهورها العريض، بل لصعوبة التسويات بين الآلاف المتطلعة لعضوية التشريعي ضمن المواقع المضمونة، فقد أخطأت فتح في حكاية فتح الأبواب للجميع كي يتقدموا بطلبات للحصول على مواقع في قائمتها، فكان أن استغرقت عملية الفرز وما سمي بالتمحيص فترة طويلة تؤدي إلى أن يخرج منها الغاضبون أكثر بكثير من الراضين، ولكن في نهاية المطاف لا مناص من تقديم قائمة نهائية وقد تكون نشرت مع نشر هذه المقالة أو قبلها أو بعدها، وحين تُنشر ستوضع تحت عدسات مكبرة من قبل كل من يطّلع عليها... عدسات تظهر حتى الجينات.

أما حماس... التي تستعين غالبا على قضاء حوائجها بالكتمان، فلا أحد من خارجها يعرف ماذا يجري في داخلها وتحديدا في أمر تكتيكاتها الانتخابية، فحماس على النقيض تماما من فتح، فهي تمارس معالجة شؤونها الداخلية تحت ستار كثيف من الكتمان، أما فتح فتعرض كل كلمة أو همسة على وسائل الإعلام، والتي أضيف إليها وسائل التواصل الاجتماعي.

إذا لا مشكلة في حماس على هذا الصعيد وإن وجدت فحلها دائما في متناول اليد.

حكاية اليسار عندنا فيها الكثير من الترف الفكري والقليل من البراغماتية التي هي الشرط الأساس للدخول الفعال إلى معادلات النفوذ وقبة البرلمان، ورغم يقين قوى اليسار بأن فرصها في المقاعد سواء اتحدت أو تفرقت تظل قليلة إلا أنها لم تنجح في حسم قائمتها الموحدة وهذا يعني أن حضورها تحت قبة البرلمان سيكون شبيها بحضورها الفعلي في الحياة السياسية، وهي تعرف أكثر من غيرها مستوى فاعلية وتأثير هذا الحضور.

الذين يحبون ويسعون لرؤية مجلس تشريعي تعددي خارج عن قبضة القطبين يحبون رؤية اليسار بنكهته المختلفة ولو لغويا داخل المجلس، وكذلك الأمر بما يتعلق بالقوائم الأخرى المصنفة مستقلة، ذلك أن مجلسا فيه كل أطياف وطاقات الشعب الفلسطيني هو بالضبط ما نحتاجه في هذه الظروف الصعبة بل وفي كل الظروف ولكن ما الحيلة إذا كنا نحب اليسار أكثر مما يحبه أهله، ونرغب لحماس بأفضل مما يرغبه أهلها لها، أما فتح فهي المعضلة دائما وأبدا.

إيفرغرين وأهمية مصر

بقلم: سامي سرحان

نجحت هيئة قناة السويس في تعويم سفينة الحاويات العملاقة (إيفرغرين) الجانحة منذ أسبوع في مجرى قناة السويس باستخدام أربع عشرة قاطرة تعاونت من كل الاتجاهات وفق علم مدروس ساعده اشتداد قوة التيار ليلة الثلاثاء – الأربعاء فانفرجت أزمة اقتصادية عالمية قدر الاختصاصيون قيمتها بأربعمائة مليون دولار كل ساعة.

جنوح السفينة البنمية التي يبلغ طولها أربعمائة متر وحمولتها 20 ألف حاوية كبيرة وزنها 250 ألف طن والتي انغرزت مقدمتها في الرحال بنجو 17 مترا وشكلت أزمة عالمية، بدت ساعة جنوح السفينة وتصدرت الأنباء والتقارير الصحفية وساسة العالم الذين هبوا جميعا عارضين على مصر المساعدة والإمكانيات المتوفرة لدى دولهم لتعويم السفينة فهي تغلق أهم مجرى مائي للتجارة العالمية المهم في جنوح السفينة إيفرغرين أنه أعاد التذكير بأن مصر العربية تمتلك أهم مجرى مائي عالمي يصل بين آسيا وأوروبا وهي سلاح استراتيجي بيد مصر لا تضاهيه الأسلحة الاستراتيجية النووية أو الصواريخ البالستية، سلاح للسلم والتنمية لا يجب إغفاله في أي لحظة في تاريخ مصر الحالي والقادم، ذلك ما إن جنحت السفينة وأغلقت القناة حتى بدأ المحللون بإخراج مشاريع الطرق البديلة لقناة السويس ولعل أهمها مشروع شق قناة تربط البحر الأحمر بميناء أسدود على البحر الأبيض المتوسط عبر صحراء النقب تتحكم بها إسرائيل وتخضعها لاستراتيجيتها وهو هدف ومشروع في إدراج الحركة الصهيونية وإسرائيل منذ أكثر من مئة عام، وعلى المراقب أن يتصور ماذا يمكن أن يكون عليه الحال إذا ما تحملت إسرائيل في موارد الطاقة وطرق التجارة بين أوروبا وآسيا.

والأمر الآخر الذي يذكر به جنوح أيفرغرين أن مصر تمتلك من الخبرة والإرادة والثقة بالنفس ما مكنها من نجاح عملية تعويم السفينة العملاقة بقدراتها الذاتية وخبراتها ووضعت في اللحظات الأولى سيناريوهات للتعامل مع الحادثة التي تكاد تكون الأولى في حجمها، وكان السيناريو الأول: تكريك (شفط الرمال حول مقدم السفينة والمؤخرة) فتم تكريك نحو 30 ألف متر مكعب من الرمال المحيطة بالمقدمة والمؤخرة للمساعدة في تعويم السفينة وتحرير محركاتها التي انغرزت في الرمال وتلا عملية التكريك عملية شد السفينة بمشاركة 14 قاطرة عملاقة بكفاءة عالية وملحمة من الجهد والبطولة في عمل فريد قام به مهندسو القناة والكفاءات العلمية المصرية، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن طول السفينة الجانحة يبلغ 400 م في حين يبلغ عرض المنطقة التي يجري تعويم السفينة فيها 215 م وكان السيناريو الثالث الذي أعد في حال عدم نجاح عملية التكريك والشد يتمثل في تفريغ حمولة السفينة أو تخفيف هذه الحمولة من الحاويات وما قد يستغرق هذا الأمر من وقت.

العالم انتظر الجهود المصرية بقلق بالغ انعكس على الأسواق العالمية وخاصة أسعار النفط والبضائع إذ أن 381 سفينة تقف على جانبي القناة تنتظر الإذن لها بالعبور ووفق تقديرات الخبراء فإن هذا العدد الكبير من السفن سيتمكن من عبور القناة خلال أربعة أيام.

استدعت حادثة جنوح السفينة البنمية في القناة البحث في أسباب جنوح السفينة، وطرحت ثلاثة أسباب أولا خلل فني وثانيا خطأ بشري وثالثا العوامل الجوية التي رافقت عبور السفينة، ولم تقطع الهيئة المشرفة على التحقيق بأي من الأسباب حتى الآن بانتظار الوقوف على نتائج التحقيق وإن أثير في بعض الأوساط أن يكون الحادث متعمدا لإثارة الرأي العام العالمي ضد مصر وإدارتها لقناة السويس ولا ننسى أن القناة والسيطرة عليها كانت أحد الأسباب التي دفعت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في شن عدوانها على القناة عام 1756 بعد تأميم القناة واضطرت إلى الانسحاب إثر الضغوط الدولية والمقاومة الباسلة لشعب مصر وقواتها المسلحة كما لا يمكن لسياق إغلاق قناة السويس إثر حرب حزيران 1967 وبقائها مغلقة حتى توقيع اتفاقيات كامب ديفيد وانسحاب إسرائيل من سيناء إثر حرب 1973 وما عاناه الاقتصاد العالمي نتيجة دوران السفن التجارية وناقلات النفط حول رأس الرجاء الصالح الطريق القديم للملاحة الدولية قبل حفر قناة السويس في عهد الخديوي إسماعيل وقف العالم على قدم واحدة ينتظر خبر تعويم السفينة (إيفرغرين) وعلى العالم أن يرفع القبعة تحية لخبراء ومهندسي وعلماء مصر وإدارة هيئة قناة السويس التي تعاملت بكل كفاءة مع الحادثة الكارثة على الاقتصاد العالمي ، وعلى مصر أن تدرك أهمية الجوهرة التي تملكها وهي قناة السويس وتصونها وتبالغ في صيانتها وتوسيعها بحيث لا تتكرر مثل هذه الحادثة.

وعلينا وعلى كل مصري أن يذكر الرئيس الراحل جمال عبدالناصر الذي أمم قناة السويس وأعادها إلى سيادة مصر وعلى مصر اليوم أن تنتبه إلى المخططات الشريرة التي تستهدف القناة وإيجاد بدائل لها فأمن مصر من أمن القناة وأمن القناة من أمن البحر الأحمر وأمن البحر الأحمر من أمن مضيق باب المندب امتدادا إلى بحر العرب وبحر عمان والخليج العربي ومضيق هرمز ولا يجب أن تترك لإسرائيل ثغرة تنفذ منها في هذه المنطقة تضر بقناة السويس أو بالأمن القومي العربي والممرات المائية العربية شريان التجارة العالمية وطريق ناقلات النفط والرابط بين آسيا وأوروبا وشرق وشمال أفريقيا فحلم إسرائيل بقناة منافسة لقناة السويس لم يتوقف وهو بانتظار فرصة مواتية ليخرج إلى النور.

إن معركة السيطرة والنفوذ بين القوى العظمى وتحديدا بين الولايات المتحدة وشركائها والصين وحلفائها تدور اليوم في البحار والممرات المائية وما جرى من تطبيع بين إسرائيل وأربع دول عربية بحرية يقع في هذا السياق وخط سكة الحديد الرابط بين ميناء حيفا ودبي المتوقع غير بعيد عن كل ذلك فمتى نستيقظ وندرك ما يخطط حولنا وليس لصالحنا.

الحدث الفلسطيني

صحيفة أسبوعية متخصصة

تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر

رئيس مجلس الادارة
سامي سرحان

رئيس التحرير
رولا سرحان

المدير العام
طارق عمرو

بيرزيت، شارع عطارة
صندوق بريد 31، فلسطين
هاتف: 5372 281 2 970+
فاكس: 5376 281 2 970+
alhadath@alhadath.ps
www.alhadath.ps
facebook.com/alhadathnews
https://twitter.com/Alhadath_news1

الإخراج الفني

idesign...
www.idesign.ps

الطباعة: مطابع الأيام – رام الله

ويمكنكم متابعتنا أيضاً من خلال

facebook.com/alhadathnews

https://twitter.com/Alhadath_news1

سنيورة sniora
عِشرة عُمر
سمبوسك بالجبنة Cheese Sambousek
سمبوسك باللحمة Meat Sambousek
سمبوسك بالخضار Vegetable Sambousek
100% بدون مواد حافظة No Preservatives
سمبوسك سنيورة
تشكيلة غنية لسفرة هنية
منتجات بالجودة المضمونة